الأمم المتحدة

A/70/PV.17

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١٧**

الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**خطاب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أرمينيا.

اصطحب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد سرغسيان** (تكلم بالأرمنية وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأنا على ثقة بأنه تحت قيادتكم القديرة، سنحقق في هذا اليوبيل العديد من الآمال والتوقعات.

كما أهنئ الجميع بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. إن إقامة المنظمة من أهم إنجازات البشرية، وهي خطوة وحدت الدول حول تطلعاتها ومبادئها المشتركة. شهدت السنوات الـ ٧٠ الماضية تطورات إيجابية هامة للغاية، ألا وهي، وضع حد للاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري. مارس العديد من الأشخاص في جميع أنحاء العالم حقهم في تقرير المصير، وتولوا مسؤولية مصيرهم بإقامة وبناء دولهم المستقلة، وبالتالي زيادة عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥١ دولة إلى ١٩٣ دولة اليوم.

ووسط كل تلك الإنجازات، ندرك أن العالم يواجه حاليا تحديات جديدة، مثل الإرهاب والتطرف والتعصب والأزمات الاقتصادية وتغير المناخ والاتجار بالبشر والاتجار بالأعضاء والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وأزمة الهجرة، وغيرها. إن قائمة تلك التحديات طويلة. والحاجة الملحة لمكافحتها تلزمنا بالتأكيد على التزامنا المشترك بمهمة المنظمة وميثاق الأمم المتحدة.

في العام الماضي، وعشية الذكرى السنوية المئوية للإبادة الجماعية الأرمينية، أعربت من على هذا المنبر عن امتناننا

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

للدول التي اعترفت بالإبادة الجماعية الأرمينية، وسميت كل دولة على حدة (انظر A/69/PV.6) ودعيت المجتمع الدولي إلى تعزيز الكفاح ضد تكرار جريمة الإبادة الجماعية وإلى الاعتراف بوقوعها وإدانته. واليوم، من على هذه المنصة، أود أن أشكر البابا فرانسيس وأشيد بالقداس التاريخي الذي ترأسه. وأود أيضا أن أشكر البرلمان الأوروبي وأشير إلى القرار الذي اتخذه. إضافة إلى ذلك، سنجد البيان المعروف للرئيس الألماني، صدقوني، من الآن فصاعدا في سجلات تاريخ دولنا.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر الهيئات التشريعية في النمسا وبوليفيا والبرازيل وشيلي ولكسمبرغ وهولندا، فضلا عن العديد من مجالس الأقاليم والمدن ومئات المنظمات السياسية والمنظمات غير الحكومية. كما أود أن أشكر رؤساء الاتحاد الروسي وفرنسا وقبرص وصربيا، فضلا عن وفود العديد من البلدان الأخرى التي حضرت في ٢٤ نيسان/أبريل لتكريم ضحايا الإبادة الجماعية الأرمينية في يريفان. ويتضح تصميمنا على إبقاء منع جريمة الإبادة الجماعية مدرج على جدول الأعمال الدولي من القرارات التي نقدمها بصورة دورية إلى مجلس حقوق الإنسان. وآخر قرار بهذا الشأن اعتمد هذا العام. وبناء عليه، اعتمدت الجمعية العامة قبل بضعة أيام القرار ٣٢٣/٦٩، بتحديد يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة.

ولا يزال الحل السلمي لمشكلة ناغورنو – كاراباخ من أبرز المسائل في منطقتنا. ولا بد لي أن أشير إلى أن السياسة العدوانية التي تنتهجها أذربيجان قد أدت إلى غياب أي تقدم ملموس في المفاوضات للتوصل إلى تسوية للنزاع، وقد انزلقت الحالة إلى زيادة حدة التوتر. فالنظام الدكتاتوري لذلك البلد قد استخدم القمع الشائن كوسيلة لتضييق الخناق على الغضب الشعبي، مع تداعي الاقتصاد القائم على النفط بشكل واضح. وحتى تلك السياسة يعتبرها الآن غير فعالة. ويتطلب الآن صورا من خط التماس لتحويل انتباه شعبه. أود أن الفت انتباه الجمعية إلى حقيقة أن أذربيجان، إلى جانب مختلف الإجراءات الاستفزازية الأخرى، قد بدأت في استخدام المدفعية الثقيلة وإطلاق النار على المناطق السلمية المتاخمة لها في كل من جمهورية أرمينيا وجمهورية ناغورنو – كاراباخ.

ومنذ أيام قليلة، في منطقة حدود أرمينيا، وقعت ثلاث نساء ضحايا للقصف الأذربيجاني في منازلهن وحدائقهن، حيث كن يعملن في سلام.

والمسألة التي تتبادر إلى الذهن هي ما إذا كان بوسع أي إنسان عاقل أن يرى أي مبرر منطقي لتلك القسوة.ومن الواضح بالنسبة لنا أن القيادة الأذربيجانية قد فقدت الشعور بالواقع والاستعداد للتقيد بمعايير السلوك الإنساني على نحو لا رجعة فيه.

وتتجاهل أذربيجان تماما البيانات الخمسة المشتركة الصادرة عن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا، علاوة على الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك.وإذا ما واصل ذلك البلد سياسته العدوانية، فلن يكون ثمة خيار آخر أمام أرمينيا سوى اتخاذ الخطوات القانونية والسياسية والعسكرية اللازمة التي تمكّن جمهورية أرمينيا وجمهورية ناغورني كاراباخ من تحقيق النمو في أمن وسلام.

وبالرغم من أنه بات واضحا للجميع أي الطرفين هو المسؤول عن التحريض على انتهاكات وقف إطلاق النار، وأيهما ما يزال يواصل ذلك التحريض، أود أن أشير إلى بعض الوقائع ذات الصلة.أليس من المستغرب أن تواصل أذربيجان منذ عدة سنوات وحتى الآن رفضها المتعنت لسحب قناصتها وإنشاء آلية للتحقيق في الحوادث، على النحو الذي اقترحه

الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك؟ والسؤال الذي لا بد منه هو: ما الذي تخشاه أذربيجان؟

وأليس من الغريب أنه لم تكن هناك أية حوادث إطلاق نار على الحدود تقريبا حين كانت الحكومة بحاجة إلى تقديم صورة عن الاستقرار في البلد أثناء استضافة أذربيجان لدورة الألعاب الأوروبية، في حين استؤنفت تلك الحوادث عقب انتهاء تلك الألعاب على الفور واستمرت لأمد طويل؟ ولا أتوقع أن يسلّم أعضاء الجمعية بما يقوله أي من الطرفين المتنازعين، ولكني ما زلت آمل أن يُعمل الجميع حسهم السليم. وأليس غريبا في القرن الحادي والعشرين هذا أن تواصل أذربيجان تكديس أسلحتها بصورة مفرطة وأن تتباهى بالزيادة الواضحة في ميزانيتها العسكرية يوما تلو الآخر وبلا كلل أو هوادة؟ وهي ما تزال تمعن في توجيه التهديدات العدوانية بتجديد إجراءاتها العدوانية العسكرية، وأليس غريبا أن تصدر تلك التهديدات على أعلى مستوى، من رئيس الدولة بالذات؟

وأحسب أن الجميع قد تفهّم الآن السبب الذي يدفع أرمينيا إلى حث أعضاء المجتمع الدولي بصورة مستمرة على عدم الإدلاء ببيانات لا تعميم ولا لبس فيها في الوقت ذاته، فيما يتعلق بالطرف الذي يشيرون إليه أثناء المناقشات بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار.ويجب علينا أن ندرك أن من شأن حجب إشارات الإنذار المبكر فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين أن تكون لها عواقب كارثية.

واليوم، نشهد ممارسات وحشية لا توصف في الشرق الأوسط.فقد أسفر التعصب الديني عن عواقب لا رجعة فيها هناك.وتضررنا على نحو مباشر وملموس من الأعمال الوحشية الجارية هناك لأنها أدت إلى تدمير أجزاء من التراث الروحي والثقافي والتحف الفنية لأرمينيا، علاوة على قتل وطرد الكثيرين من الأرمن المقيمين في العراق وسورية.وتتشاطر الطائفة الأرمينية في سورية، بما لها من تاريخ طويل ممتد عبر القرون المحن والمصاعب التي يمر بها الشعب السوري في هذه الأوقات الصعبة.ونحاول تقديم المساعدة إلى اللاجئين بأفضل ما لدينا من قدرات.وقد استضافت أرمينيا حتى الآن ما يزيد على ١٦ ٠٠٠ لاجئ من سورية.ويدل ذلك العدد على أن أرمينيا تأتي بين أكبر البلدان المضيفة، جنبا إلى جنب مع البلدان الأوروبية المضيفة.

ويعلم الأرمينيون جيدا مصير اللاجئين ومحنتهم في حالتي الطرد والنفي.ولولا يد المساعدة التي قدمتها إلينا الأمم الصديقة لأزهقت الإبادة الجماعية التي تعرّض لها الأرمينيون أرواح عدد أكبر، ولكانت الظروف التي مر بها الناجون أكثر صعوبة.واليوم تستحق ألمانيا والسويد وعدد قليل من البلدان الأخرى الثناء على ما أبدته من مواقف إنسانية، حيث قدمت هذه البلدان ملاذا آمنا لمئات الآلاف من اللاجئين، وأكدت مجددا أن تلك المساعدة هي الإجراء الصحيح الذي اتخذته من المنظورين الإنساني والقانوني على حد سواء.

لقد شهدنا جميعا هذا العام كيف مهدت الإجراءات المتخذة بصورة كافية وعلى أساس مشترك الطريق للتخفيف من وطأة مسألة دولية بالغة الصعوبة.وتم التوصل أيضا إلى اتفاق تاريخي بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، وهي جارة قريبة لبلدنا.ولا ريب في أن ذلك الاتفاق الهام للغاية سيسهم في تسوية حالات النزاع على الصعيد العالمي، فضلا عن تعزيز الثقة المتبادلة.وقد جعلت الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة ذلك الاتفاق ممكنا.

ويدل ذلك كله على أن بالإمكان إيجاد الحلول لأكثر المسائل تعقيدا متى توفرت الإرادة السياسية العازمة على حل الخلافات والقبول بروح التعاون .وأود أن أشدد مرة أخرى من على هذه المنصة، على أهمية استخدام الدبلوماسية، لا سيما لوضع حد لمشكلة إغلاق الحدود.فقد فرض جيراننا حصارا غير

شرعي على أرمينيا. ونرى أن هذه السياسة المتهورة غير مشروعة، خاصة وأنها سياسة تسعى في هذا القرن الحادي والعشرين إلى إقامة عقبات اصطناعية تؤدي إلى عرقلة التواصل بين الثقافات المشتركة وبين البشر، علاوة على عرقلة التبادل التجاري.ونعرب في ذلك السياق، عن تقديرنا العميق للاستعراضات الدورية التي عُقدت في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية.ونحن على استعداد لاستثمار المزيد من الجهود في ذلك المسعى، بما في ذلك عن طريق استضافة حلقات العمل الوسيطة بشأن هذا الموضوع في بلدنا.

ختاما، أود أن أشاطر جميع المتكلمين الذين دعوا إلى بذل الجهود المشتركة لمكافحة الظلامية وارتكاب الفظائع ومشاعر الكراهية.وينبغي أن تسهم جميع البلدان على قدم المساواة تحقيقا لذلك الهدف، ولكل واحد منها دور يؤديه في ذلك الصدد.وأرمينيا على استعداد تام للإسهام بدورها في ذلك الكفاح المشترك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أرمينيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## خطاب صاحب الفخامة جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تترانيا المتحدة.

اصطحب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب بصاحب الفخامة جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد كيكويتي** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشاطر الذين تكلموا قبلي تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. إن انتخابكم لاعتراف مستحق بخبرتكم السياسية الممتازة، إذ شغلتم منصب وزير الخارجية ووزير المالية في بلدكم، ثم رئيس البرلمان الدانمركي مؤخرا.ويدل أيضا على الاعتبار الكبير الذي توليه الجمعية العامة لبلدكم العظيم الدانمرك.وأود أن أؤكد لكم دعم بلدي الكامل وتعاونه معكم في الاضطلاع بمهامكم ومسؤولياتكم.

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد سام كوتيسا، وزير خارجية جمهورية أوغندا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.ولا ريب أن ذلك الابن الأفريقي العظيم قد توّج رؤوسنا زهوا واعتزازا.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير مستحق تماما للأمين العام بان كي – مون وموظفيه على خدمتهم المتفانية وعلى جهودهم في تعزيز مثل ومبادئ الأمم المتحدة. كما أثني عليكم، سيدي الرئيس، وعلى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، علاوة على الأمين العام، على العمل الممتاز الذي توج باعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١/٧٠) وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. ونأمل مخلصين في أن تضمن الآليات الموثوقة توفر وسائل التنفيذ والمتابعة. فقد كان عدم توفر مثل هذه الآليات هو المسؤول عن أوجه القصور في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويرحب وفد بلدي بموضوع هذه الدورة ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“. فالأمم المتحدة في عامها الـ ٧٠ لم تجتز اختبار الزمن فحسب، ولكنها تطورت وأصبحت

منظمة قوية. ويسرني أننا نتفق جميعا على أن الكثير قد تحقق في العقود السبعة الماضية. وبالمثل، نتفق على أنه ليس كل ما توخى المؤسسون الأوائل من الأمم المتحدة فعله قد تم إنجازه على نحو مرض. فقد نجحت الأمم المتحدة في منع نشوب حرب عالمية أخرى، غير أن تحديات صون السلام والأمن الدوليين لا تزال قائمة. فالصراعات والحروب داخل الدول وفيما بينها كثيرة وفي ازدياد. وقد أصبح الإرهاب تهديدا عالميا خطيرا. وما زال هناك العديد من الناس يعيشون في ظل الفقر المدقع والبؤس والحرمان في عالم ينعم بثراء لم يسبق له مثيل.

وخلافا لما كان عليه الحال قبل ٧٠ عاما، هناك اليوم تحسن في التفاهم والتعاون والشراكة فيما بين البلدان والمنظمات في صون السلام والأمن الدوليين. وقد أصبح من الأيسر اليوم على العالم أن يعمل معا من أجل تعزيز السلام مما كان عليه الحال من قبل. وفي الواقع، فإن معظم الصراعات التي نشهدها اليوم تتعامل معها، أولا وقبل كل شيء، منظمات إقليمية ودون إقليمية. ولذا يجب على الأمم المتحدة السعي إلى إقامة شراكات استراتيجية مع هذه المنظمات. فبالاستفادة من المعارف التي لديها عن تاريخ وطبيعة الأزمات والجهات الفاعلة الرئيسية والثقافات والشعوب المعنية، ستكون أكثر نجاحا في إدارة وحل النزاعات. وحيثما ومتى اقتضى الأمر، ينبغي للأمم المتحدة أن تستثمر في تعزيز قدرة تلك المنظمات والدول الأعضاء في توقع واكتشاف ومنع وإدارة وحل النزاعات. وفي رأيي أن هذه القدرة مطلوبة على نحو عاجل في أفريقيا.

ونشيد إشادة كبيرة برئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن على جهودهما. وترغب أغلبية الدول الأعضاء في أن ترى تعجيلا في عملية المفاوضات خلال الدورة الحالية. فما لا يمكن استيعابه، وعلى أقل تقدير، لا يمكن قبوله، أن يظل مجلس الأمن على ما كان عليه قبل ٧٠ عاما. لقد حان الوقت لأن يُسمع لمطالب أغلبية الدول الأعضاء وأن يُستجاب لها. ويجب ألا يغيب عن بالنا حقيقة أن مصداقية الأمم المتحدة تتوقف على مجلس أمن أكثر مرونة وتمثيلا وسرعة في الاستجابة. وينبغي أن نتحل جميعا بالشجاعة والإرادة السياسية لإنجاز تلك المهمة التي طال انتظارها من أجل المنظمة. وفي غضون ذلك، يجب أن نواصل دعم تنشيط أعمال الجمعية العامة.

لا تزال عمليات حفظ السلام إحدى أكثر الأدوات الموثوق بها لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وأعتقد أنها سوف تظل كذلك لسنوات عديدة مقبلة. وقد أُبلغت أن هناك ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٥ من الرجال والنساء منتشرين في ١٦ بعثة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وتفخر تنزانيا بأنها تساهم بـ ٣٢٢ ١ فرداً من هؤلاء البواسل الذين غالبا ما يعملون في ظروف صعبة جدا. وفي بعض الأحيان يضطرون للعمل في أماكن يوجد فيها القليل من السلام أو لا يوجد فيها سلام ليحفظ. وتنزانيا مستعدة للمساهمة بعدد أكبر، وقتما وأينما طلب منها ذلك.

ولا يمكننا الحديث عن التحديات الأمنية اليوم دون ذكر الإرهاب – التحدي الأمني الذي على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يكونوا على يقظة بخصوصه في العقد القادم. وإذ نكرر إدانتنا الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، نعتقد بأن هناك حاجة ملحة لتعزيز الجهود على جميع المستويات من أجل مكافحة هذه الآفة. ويجب علينا أن نسعى جماعيا إلى تحسين التعاون والتأهب والاستجابة للتهديد الذي نواجهه.

ويمثل تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا خلال العام الماضي تذكرة صارخة بمدى خطورة الأوبئة ومدى ضعفنا كأمم وشعوب. فقد أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص أرواحهم، بمن فيهم أمريكان وإسبان، وأصيب ما يقرب من ٠٠٠ ٢٨.

وقد تضررت اقتصادات ليبريا وغينيا وسيراليون على نحو كبير. وتوقفت الأنشطة الاقتصادية والخدمات بالكامل تقريبا، مما تسبب في خسائر فادحة في اقتصادات البلدان الثلاثة. ويقدر البنك الدولي أنها فقدت حوالي ٢,٢ بليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لذلك. وفقد ما يقرب من ٠٠٠ ٧ طفل والديهم، وأصبح نصف مليون شخص غير أمنين غذائياً. وضاع على أكثر من ٥ ملايين من الأطفال فرص تعليم قيمة ووقتا ثمينا لتطوير مهاراتهم. فالمطلوب بذل جهود ضخمة من أجل إنعاش هذه الاقتصادات والمجتمعات وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل تفشي الوباء. وللأسف، تضررت كذلك العديد من البلدان في أفريقيا، بصرف النظر عن مدى بعدها من هذه البلدان الثلاثة المتضررة بشكل أساسي. ومن أمثلة ذلك صناعة السياحة: فهي تعاني في جميع أنحاء أفريقيا.

وأكبر الدروس المستفادة من التعامل مع تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا هو أن العالم بحاجة إلى أن يكون أكثر استعدادا لمنع الأوبئة والتصدي لها في المستقبل. وذلك لم يكن الحال فيما يتعلق بتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي علينا جميعا الإشادة بالأمين العام على قراره الحكيم بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية لتقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للعالم أن يحسن من الاستجابة لطوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام العالمي في المستقبل. وقد كان لي شرف رئاسة الفريق. ومن السابق لأوانه بالنسبة لي أن أقدم أي تقرير الآن إلى الجمعية العامة. فسوف نكمل عملنا في كانون الأول/ ديسمبر، وأنا واثق من أن التقرير سوف يعرض على الجمعية للاطلاع عليه واتخاذ ما يلزم من إجراءات. ونحن نتطلع إلى دعم الجمعية.

وترحب تنزانيا بالقرار الهام والتاريخي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا بإعادة العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارتين في العاصمتين واشنطن وهافانا. ونضم صوتنا إلى أصوات الشعب الكوبي وشعب الولايات المتحدة في الاحتفال بهذا الإنجاز التاريخي. ونشيد بالرئيس باراك أوباما والرئيس راؤول كاسترو روس على القيادة الجريئة والشجاعة. لقد أثبت الزعيمان والبلدان لنا جميعا قوة الحوار في إيجاد الحلول حتى عندما تكون الاختلافات عميقة الجذور والنزاعات طويلة الأمد. ونعرب عن أفضل تمنياتنا لأصدقائنا في الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وهم يبدأون فصلاً جديداً في علاقات البلدين الثنائية. ونأمل أن ترفع الولايات المتحدة ما تبقى من جزاءات اقتصادية أثقلت كاهل شعب كوبا بمشاق اجتماعية واقتصادية ومظاهر فقر وشقاء لا توصف طوال السنوات الخمسين الماضية، ونناشدها أن تفعل ذلك.

وعلى نفس المنوال، نأمل أن تستأنف إسرائيل وفلسطين الحوار حتى يمكنهما حل نزاعهما طويل الأمد حلا سلميا. لقد حان الوقت لوضع حد للآلام والمعاناة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني على مدى عقود عديدة. وقد حان الوقت ليعيش الشعب الإسرائيلي في سلام ووئام مع جيرانه. ومن المؤسف أن يظل النزاع بلا حل ونحن نحتفل بمرور ٧٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة. إن تنزانيا تؤيد الحل القائم على وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ووئام واعتراف متبادل وثقة وتعاون. ونعتقد أن ذلك ممكن وقابل للتحقيق. وكل المطلوب منا هو أن نضاعف جهودنا.

والمسألة المعلقة الأخرى للمنظمة هي مسألة الصحراء الغربية، وهذه المسألة يجب ألا تترك من دون حل. وعدم اتخاذ إجراء من جانب الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها في هذا المجال، أمر مؤسف وغير مفهوم.

لقد انتظر الشعب الصحراوي أكثر مما يجب من أجل فرصة لتقرير مصيره ومستقبله. فلتحشد هذه المنظمة الإرادة

السياسية وتستجمع الشجاعة للقيام بما قررت القيام به منذ فترة طويلة. فبعد أن بلغت السبعين عاما، كبُرت الأمم المتحدة بما فيه الكفاية وتراكم لديها ما يكفي من الحكمة والخبرة لوضع حد لهذه المسألة. فلنفعل ذلك، من فضلكم.

لقد وقفت على هذا المنبر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (انظر A/61/PV.13) للمرة الأولى وخاطبت الجمعية العامة بصفتي الرئيس الرابع المنتخب حديثا لبلدي الحبيب، جمهورية تنزانيا المتحدة. وأقف اليوم هنا وقفة وداع، فيما أستعد لترك مهام منصبي لدى انتهاء مدة ولايتي الثانية، وفقا للدستور التنزاني. وأشكر جميع زملائي في الجمعية العامة على دعمهم الذي لا يقدر بثمن وعلى تعاونهم معي ومع إدارتي ومع بلدي خلال السنوات العشر الماضية من عملنا معا. وأرجو أن تثقوا بأنني سأُقدر دائماً كل مساهمة دون استثناء. وإني أشعر بالاعتزاز بأنني أتيحت لي فرصة للعمل مع جميع الدول الأعضاء في سبيل تعزيز المثل العليا للأمم المتحدة والإسهام في مسعى تحقيق سلام وأمن واستقرار وتنمية العالم.

وإذ أهم بالمغادرة، أود أن أؤكد للجمعية أن تنزانيا ستظل عضوا مخلصا وداعماً ثابتاً للأمم المتحدة. وإنني على ثقة بأن الأعضاء سيجدون في خليفتي صديقا وحليفا محبوبا يمكن الاعتماد عليه. وأرجو أن تقدموا له أو لها – علي أن أضيف أن لدينا مرشحة لرئاسة تنزانيا – الدعم والتعاون اللازمين للوفاء بواجباته ومسؤولياته أو واجباتها ومسؤولياتها.

لا تزال هناك تحديات تنتظرنا على الطريق نحو السلام والأمن والتنمية ولكنه طريق يستحق أن يُسلك. ويتطلب منا ذلك تجديد عزمنا وإعادة تأكيد التزامنا بالمثل العليا والقيم والمبادئ التي حددها الآباء المؤسسون للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو قبل سبعة عقود. وعلى جميع الدول، منفردة ومجتمعة، أن تسعى إلى تعزيزها، كما ظللنا نفعل على مدار ٧٠ سنة. ويمكن تحقيق ذلك. ويجب على المجتمع الدولي القيام بدوره.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## خطاب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية،

اصطحب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس مادورو موروس** (تكلم بالإسبانية): إننا نجتمع هنا في عام ٢٠١٥، مرة أخرى ونحن على علم تام بكفاح شعوبنا الهائل للوصول إلى عصر الكرامة، ذلك العصر الذي سنجد فيه أخيرا عالما يحترم الهويات المتمايزة لجميع شعوبنا. في هذه السنة، تحتفل فنزويلا بالذكرى المئوية الثانية لوثيقة تنبؤية كتبها محررنا، سيمون بوليفار. إنني أتكلم عن الرسالة التي كتبها بوليفار قبل ٢٠٠ عام في كينغستون، جامايكا، تلك الجزيرة الجميلة في البحر الكاريبي، وذلك في نفس اللحظة التي بدأت فيها قوى التحرر صعودها من أعماق التاريخ بعد مئات السنين من الهيمنة الاستعمارية على أراضينا – المعروفة اليوم بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان الغرض من تلك الرسالة هو تحديد طبيعة كفاحهم ورسم المسار الذي يجب عليهم اتباعه. وحدد فيها سيمون بوليفار عناصر رؤية

جيوسياسية للأمريكتين – رؤية جيوسياسية غير إمبريالية وغير استعمارية، يمكن أن ندعوها بلغة القرن الحادي والعشرين مناهضة للإمبريالية ومناهضة للاستعمار. وقبل ٢٠٠ سنة، حدد بوليفار الخطوط المفاهيمية للنظرية الجيوسياسية التي ما زلنا ندعمها اليوم والمتمثلة في تلبية الحاجة إلى بناء عالم متوازن وعالم يعمه العدل والسلام للجميع. وقد ظلت تلك الرسالة التنبؤية تلهمنا على مدار ٢٠٠ سنة. وقبل بضعة أيام فقط، هنا في الدار المشتركة للبشرية، جدد البابا فرانسيس رسالة سيمون بوليفار (انظر A/70/PV.3)، قائلاً إننا بحاجة إلى شكل جديد من الجغرافيا السياسية وإلى نهج جديد وعالم جديد وإلى رؤية جيوسياسية قائمة على احترام مختلف شعوب العالم وهوياتهم ونماذجهم المختلفة؛ وبعبارة أخرى، سياسة قوامها التعايش والسلام في ظل العدل والمساواة. وقد دعا إلى نهج سياسي يرفض فرض جميع أشكال الهيمنة، سواء كان ذلك عن طريق التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها، وكل محاولات الهيمنة المالية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية.

ونحتفل في هذا العام أيضا بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. لقد مضت تلك السنوات الـ ٧٠ سراعا، وكأننا نشاهد شريط فيلم مع الضغط على زر التقدم السريع، بينما قمنا بأهم عملية بحث في تاريخ البشرية، ألا وهي البحث عن سبل لتسوية خلافاتنا وبناء عالم يحقق آمال الجميع، عالم خال من الاستبعاد أو التمييز. وقد تمكنت البشرية من الاحتفال بتحقيق بعض النجاحات خلال تلك السنوات الـ ٧٠.

وفي عام ١٩٤٥، صيغ ميثاق الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.ومع أن تلك المأساة التي دمرت نصف الكرة الأرضية وأزهقت أرواح الملايين من الأشخاص الأبرياء كانت لا تزال حية في أذهان الجميع، تنادت البشرية لتخط معا الميثاق، معربةً بذلك عن أحلامها.وعلى مدى ٧٠عاما ما تزال ديباجة الميثاق تعلن بقوة أننا نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.واليوم في عام ٢٠١٥، نعلن نحن شعوب العالم عن استعدادنا لإنقاذ البشرية من ويلات عدم المساواة والفقر والنهب والاستغلال، بوصفها الأسباب الحقيقية لجميع الحروب التي عرفناها.

وقد شهدنا في غضون السنوات الـ ٧٠ هذه نشأة عالم ثنائي أطلق عليه ذلك الاسم بحق بسبب الكتلتين الرئيستين اللتين حددتا قسماته: الحرب الباردة وما نتج عنها من واقع الحروب المؤلمة التي تركت بصماتها على النصف الثاني من الأربعينات والخمسينات والستينات والسبعينات من القرن العشرين.وشهدنا في وقت لاحق – مع انهيار الاتحاد السوفياتي – ظهور عالم أحادي خطير يزعم أن لديه البلسم الشافي لجميع أدوائنا وأنه سيخلصنا من الآيديولوجيات الزائفة.وفي تسعينات القرن الماضي فرضت علينا في ذلك العالم طريقة للتفكير مقترنة بنموذج اقتصادي.وذلك هو عصر الليبرالية الجديدة التي بذرت بذور الفقر المدقع والفاقة عبر خصخصة الموارد الطبيعية لشعوب بلدان الجنوب واقتصاداتها.وبوجه عام، بذر ذلك النموذج بذور البؤس والمرض والبطالة في جميع أنحاء العالم.

وتلا ذلك العالم الثنائي الذي اتسم بالمواجهة عالم أحادي فُرض علينا فيه واقع لا يطاق.وشهد فجر القرن الحادي والعشرين، بفضل الرب وبفضل جهود الشعب، ظهور نموذج ثوري مثّله الشعب الفنزويلي الذي ألهم بدوره العمل الثوري البنّاء لشعوب بلدان الجنوب، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وجه الخصوص.

وأخيرا حان الوقت في هذا القرن الجديد لبناء عالم متعدد الأقطاب، عالم يمثّل التعدد محورا له، عالم خال من الهيمنة، عالم من المساواة، عالم تحترم فيه وجهات نظر الآخرين، عالم يسلّم بأهمية إعطاء الثقل اللازم لمراكز القوى السياسية والاقتصادية والثقافية الناشئة، عالم يعترف بالقوى الإقليمية التي تزداد قوة

في مختلف أنحاء العالم، عالم يبشر بعهد جديد ويسلّم بالقيم المنصوص عليها في العبارات الملهمة لميثاق الأمم المتحدة عن طريق كفالة تحقيق الكرامة الإنسانية والحق في تقرير المصير والاستقلال وفي الحياة لجميع الشعوب.

وينبغي أن يتصدى هذا العالم المتعدد الأقطاب والمراكز لمواضيع رئيسية.وقد استمعنا في هذه القاعة إلى بيانات ألقيت من على هذا المنبر في هذا الصدد.فقد استمعنا بالأمس إلى كلمات الرئيس ديلما روسيف، من البلد الشقيق البرازيل، وباراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.ورأينا تألق الرئيس فلاديمير بوتين بصفته أحد أهم قادة العالم اليوم.ورأينا الرؤساء شي جينبينغ وراؤول كاسترو وإيفو موراليس أيما ورافائيل كوريا وكريستينا فرنانديث.وتابعنا باهتمام مناقشة المواضيع التي هي مادة هذه المناقشة.واستمعنا أيضا إلى ما قيل بشأن مسائل الحرب والسلام.ولا أرى اليوم أن بوسع أي من كان سواء في هذه القاعة أو في أي محفل آخر أن يدافع ولو بكلمة واحدة فقط عن هذه الحروب الجائرة التي دمرت شعوبنا الشقيقة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

اليوم، وإذ نستلهم الصوت الثوري المتمرد لشعب فنزويلا، فإن من الضروري أن نعترف بالأخطاء التي ارتكبت أثناء عمليات الغزو والقصف وشن الحروب على دولنا الشقيقة. واليوم، ينبغي أن نعترف بأن الحروب الأربع التي شهدها العالم خلال العقد ونصف العقد الماضي قد أدت إلى فشل بعض الأجهزة الرئيسية في إطار الأمم المتحدة.وفيما يتعلق بالحرب في أفغانستان، ينبغي أن نسأل أنفسنا وشقيقنا الشعب الأفغاني: عما إذا كانت تلك الحرب قد حققت السلام بالفعل؟ وهل حققت الاستقرار؟ وهل أدت إلى تحسين حياة الشعب الأفغاني؟ أم أنها جلبت له المزيد من البؤس والدمار والإرهاب؟ أما الحرب في العراق فقد شُنت بدافع من التلفيق والأكاذيب ولم يكن لها سوى هدف واحد: غزو العراق.ولم يكن لها سوى هدف رئيسي واحد لا سواه: هو نهب نفط العراق وثرواته الطبيعية.وهل يمكننا القول بعد مرور ١٢ عاما على تلك الحرب أن العراق أصبح بلدا أكثر وحدة وسلاما واستقرارا؟ وينبغي أن نقول لأولئك الذين شنوا الحرب على العراق أنهم قد فشلوا مرة أخرى بوسائل الحرب، وأنهم تسببوا في فشل السياسة الدولية.ثم ماذا عن ليبيا؟ فلا تزال العبارات التي أدلى بها القائد هوغو شافيز فرياس في هذه القاعة حية في ذاكرتنا.فقد حذّر من الأكاذيب التي استخدمت لتبرير قصف ليبيا وغزوها.وأيا تكن الخلافات السياسية بين بلد من البلدان والقيادة السياسية أو الحكومة في أي بلد آخر، فإنه لا يحق لذلك البلد، بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو بموجب أي ولاية أخرى، تحدي السلطة السياسية لتلك القيادة أو الحكم عليها أو الإطاحة بحكومة ذلك البلد.وما من أحد يخوّل له ذلك.

وذلك كله يسبب القلق بالنسبة لنا جميعا. إننا نحب الشعوب العربية، ونحن معجبون بثقافتهم العريقة، إننا معجبون بالشعوب الإسلامية.واليوم، يؤلمني أن أقول ما أرى أنه بات معترفا به عالميا: وهو أن ما حدث في ليبيا يعدُّ جريمة.فقد لحق الدمار ببلد مستقر، وكان يحافظ بدوره على الاستقرار في شمال أفريقيا والبلدان الأفريقية بصورة ملحوظة.فقد كانت ليبيا دولة مؤسسة للاتحاد الأفريقي، ولكن هل كانت نفسها ليبيا التي نراها الآن؟ ويتساءل شعب فنزويلا عما إذا أصبحت ليبيا الآن بلدا أكثر استقرارا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؟ وعما إذا أصبحت بلدا موحدا؟ بل ما تزال بلدا في الأساس؟ وهل هي بلد يعيش في سلام؟ ومن الذي سيساءل عن الجرائم المرتكبة في ليبيا والعراق وأفغانستان؟ ومن الذي سيعترف بها؟ وماذا سيحدث في سورية؟ إن الحالة هناك تعيد إلى الأذهان مشاهد أحد أفلام الرعب التي تنتجها هوليوود. وإن الرعب الذي تشهده سورية مردّه إلى سياسة الإرهاب والرعب الذي تسببه الحرب.

وبكل التواضع الواجب، نرى نحن في فنزويلا أنه ما يزال بوسع منظومة الأمم المتحدة الحيلولة دون تفاقم المأساة في

سورية، خاصة وأنها مأساة أكثر ترويعا وكارثية من تلك التي حلت بأفغانستان والعراق وليبيا.

لا يزال لدى البشرية متسع من الوقت لإقامة تحالف جديد من أجل السلام. ونحن نؤيد الاقتراح الذي قدمه رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين، بشأن إنشاء تحالف جديد للسلام. إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، سوف تقدم اقتراحا آخر بغية حماية الشعب السوري وخوض غمار كفاح حقيقي ضد الجماعات التي يحرضها ويمولها الغرب، وهي جماعات ما برحت تبث بذور الرعب والموت والدمار. ويجب على البشرية تقديم الدعم والمساعدة إلى سورية من أجل تخليص المنطقة المحيطة بها.

من الخطأ أن يعتقد أخوتنا من مواطني أوروبا بأن بوسعهم الهروب من آثار المأساة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، أو الاعتقاد بأن الهجرات الجماعية للسوريين لم تصل إلى شواطئهم وأراضيهم، وتترك أثرا على الحضارة الأوروبية بأسرها. ويجب على الأمم المتحدة أن تستيقظ وتستجيب للمأساة في سورية. ويجب أن نتعلم من الفشل الذريع والمأساوي للحروب الأربع التي أشرت إليها آنفا وأن نشرع، في مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة، في إنشاء نظام رقابي يحظر استخدام أساليب التدخل التي تتسبب في الحرب، ونشر الرعب والدمار والموت بين الشعوب التي أعلنت النخبة العالمية بأن تلك الشعوب غير مرغوبه أو غير صديقة.

يجب التغلب على التحديات الهائلة من أجل إحلال السلام. أعتقد أنه يوجد توافق عام في الآراء، لأننا سمعنا حتى الرئيس أوباما يقول بأنه لا توجد تنمية من دون سلام. لقد سمعنا بأن فلسفة السلام تترسخ بين كبار قادة العام. فمن دون إحلال السلام لا يمكن ضمان جدوى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي خطة نبيلة ترمي إلى إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة والقضاء على الفقر. ولا يمكن ضمان استدامة التنمية في العلاقات الدولية على كوكبنا إلا بإحلال السلام. لذلك توجد تحديات هائلة أمام منظومة الأمم المتحدة.

ثمة نهج إقليمي جديد يجري تطويره في أمريكا اللاتينية. وهذه أخبار طيبة بالنسبة لأمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في السنوات الأخيرة، اكتشفت أمريكا اللاتينية السبيل المفضي إلى الوحدة والاستقلال، وإلى الوحدة في ظل التنوع والمسعى المشترك. واليوم، في عام ٢٠١٥، يمكننا أن نقول هنا في الأمم المتحدة أن أمريكا اللاتينية قد تعززت بفضل قوة مجتمعاتها المحلية الجديدة. أعلنت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في القمة التاريخية التي عقدتها في هافانا بأن أمريكا اللاتينية منطقة سلام. ذلك أن السبيل الذي تسلكه منطقتنا يسير في ذلك الاتجاه. إن الهيئات دون الإقليمية، من قبيل الاتفاق البتروكاريبي والتحالف البوليفاري من أجل شعوب قارتنا الأمريكية، والهيئات دون الإقليمية القوية التي تعمل بصورة جماعية، من قبيل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، كلها أوجدت واقعا جديدا في القارة. ولا يزال لدينا نزاع مسلح واحد علينا تسويته، ويتمثل ذلك النزاع في الحرب والصراع الداخليين اللذين مضى عليهما ستين عاما في كولومبيا. بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، نهنئ كولومبيا على الترحيب بالخطوات التي اتخذها الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون من أجل إحراز تقدم صوب التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع المتمردين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. تراهن فنزويلا بشدة على تعزيز طريق السلام في كولومبيا، فكولومبيا كانت الحلم الجميل لمحررنا والمنتج الطيب لمحررينا.

بالإضافة إلى ذلك، تتكلم أمريكا اللاتينية بصوت واحد. وسوف نظهر هذا مرة أخرى في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. أعلن الرئيس راؤول كاسترو روس، ورفيقنا السيد برونو رودريغيس باريا أن الجمعية العامة في ٢٨ تشرين الأول/

أكتوبر سوف تناقش مسألة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ونقر بالخطوات التي اتخذت في عام ٢٠١٥ من أجل تطبيع العلاقات وتنظيمها على أساس الاحترام بين حكومة الرئيس باراك أوباما وحكومة الرئيس راؤول كاسترو روس، أي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا.

نقول هنا لحكومة الولايات المتحدة إننا نتطلع إلى اليوم الذي تحظى فيه العلاقات مع حكومتها وجميع حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنفس المعاملة التي تلقاها كوبا اليوم من حيث إجراء الحوار والاحترام والاعتراف. نحن ننتظر من الولايات المتحدة طي صفحة من تاريخ التدخل الخارجي والانقلابات، ومحاولات تعطيل العمليات الثورية، كما حدث في فنزويلا والعداوة التي طال أمدها نحو كوبا، وهي عداوة دامت لفترة ٥٦ عاما وشملت الحظر والاقتصادي والمالي والاضطهاد. يجب ألا يكرر التاريخ نفسه. لا بد من أن ينتهي في أسرع وقت ممكن الحصار المالي والاقتصادي والاضطهاد الذي تعاني منه كوبا.

مثلما فعل الرئيس جيمي كارتر في عام ١٩٧٩ عندما وقّع الاتفاق الذي نص على عودة السيادة البنمية على قناة بنما إلى أبناء بنما، نأمل أن تعيد الولايات المتحدة قريبا قاعدة غوانتانامو والأراضي الكوبية إلى الشعب الكوبي حيث ما زالت تعود ملكيتها إلى أبناء الشعب الكوبي.

ليس من الممكن سماع الأخبار الطيبة إلا بفضل مثابرة الشعب الكوبي وبفضل ما يتحلى به ذلك الشعب من روح العزة والإباء، وهي روح مثلها كمثل كوبا الجميلة ظلت صامدة طيلة سنوات الكفاح هذه. ويجب علينا أن نسلم بأن ذلك كان ممكنا في حالة كوبا بسبب الشجاعة التي تحلى بها الرئيس باراك أوباما في اتباعه سياسة جديدة تجاه كوبا.

انطلاقا من نفس الروح، نؤيد ونكرر نداء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى حكومة المملكة المتحدة بأن تقرر عاجلا وليس آجلا الجلوس والتفاوض، وفقا للقانون الدولي، وبالوسائل الدبلوماسية السلمية والتفاهم، على حق الأرجنتين في جزر مالفيناس، وجزر ساندوتش الجنوبية، وبقية الجزر المحيطة بها، إذ أنه مما لا يقبل الشك من الناحية التاريخية، أن تلك الجزر تعود إلى الأرجنتين. وهو نداء وجهته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة السبعة والسبعين والصين، وجميع أنصار الدبلوماسية السلمية، والحوار والاتصالات. إنه نداء لا بد من تلبيته.

ما فتئت فنزويلا في سعيها بشكل بارز إلى وضع نموذج اجتماعي واقتصادي وسياسي فنزويلي تواجه تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة، إنه مسعى مستوحى من عقيدة المحرر سيمون بوليفار. لقد اختارت الخيار الإنساني في المعركة التي أشار إليها بالأمس شقيقنا الرئيس إيفو موراليس (انظر A/70/PV.15)، وهو الخيار الذي وصفه البابا فرانسيس بشكل بارز بأنه خيار إنساني واضح (انظر A/70/PV.3). لقد اختارت فنزويلا بناء مجتمع جديد، أي المجتمع الاشتراكي. إنها ثورة القرن الحادي والعشرين الاشتراكية التي تنضم إلى ثورات الاستقلال في أمريكا اللاتينية، كتلك التي حدثت في بوليفيا وإكوادور ونيكاراغوا. تسير فنزويلا على نفس الدرب التاريخي الذي سلكته الثورة الكوبية، وعلى خطى القائد فيديل كاسترو روس، والرئيس راؤول كاسترو روس والشعب الكوبي.

لقد خاض شعبنا معركة كبرى وهو يواجه مؤامرات محلية وأجنبية. واضطررنا مؤخراً للتصدي لمؤامرات كبيرة وهجمات خطيرة. وفي وقت سابق من هذه السنة، تعيَّن علينا إجراء مناقشة عامة بشأن أمرٍ تنفيذي تهديدي أصدره الرئيس باراك أوباما في ٩ آذار/مارس، أعلن أنَّ فنزويلا تهديد غير عادي واستثنائي لشعب الولايات المتحدة. وأعتقد أن المناقشة في مؤتمر قمة الأمريكتين في بنما في نيسان/أبريل أوضحت

المعنى الحقيقي بدقّة للتفكير الذي يستند إليه ذلك الأمر. فبيان الرئيس أوباما الذي يعترف بأنَّ فنزويلا بلد سلام، وأنها ليست، ولم تكن يوما، تهديداً للولايات المتحدة، خطوة إيجابية جداً. ولكن بصفتي رئيس دولة وحكومة، يجب أن أقول إنَّ ذلك غير كافٍ. والأمر الذي أصدِر في ٩ آذار/مارس يجب إبطاله وإلغاؤه، لأنه تهديد لوطني وبلدي. لقد بدأنا محادثات مع إدارة الولايات المتحدة، بالروح نفسها التي بدأت بها كوبا حواراً وتواصلاً محترَمَين، بحيث نستطيع، عاجلاً لا آجلاً، إزالة سيف داموقليس – أي الأمر المؤرخ في ٩ آذار/مارس – المسلَّط فوق رؤوس الشعب الفنزويلي.

وكما أفدنا بذلك وطنياً ودولياً، اضطرت فنزويلا في هذه السنة أيضاً لأن تستخدم الدبلوماسية السلمية لكي تزيل التهديد المتمثل في النزاعات على امتداد حدودنا. وقد أبلغتُ، وها أنا أُبلِغ باحترام في الجمعية العامة، عن عملية مزدوجة هدفت إلى التسبب بنزاعات على امتداد الحدود مع كولومبيا ومع جمهورية غيانا الشقيقة. وقبل أسبوع، كنَّا في كيتو، بدعوة من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومع الرئيس خوان مانويل سانتوس كالدرون، استطعنا تحديد وسيلة للتخلُّص من الاستفزازات والتهديدات والهجمات التيتثيرها الجماعات شبه العسكرية وتجَّار المخدرات ضد فنزويلا. وهذا ما يجري القيام به، وأنا الآن أستطيع القول أنَّ لديَّ آمالاً قوية بأننا سنكون قادرين على إتمام العملية، ثم استعادة علاقات العمل الطبيعية والاتصالات مع حكومة كولومبيا.

وبالمقابل، كان هناك عدد من المسائل التي لا بُدَّ من حلها مع حكومة غيانا الجديدة ضمن الإطار الإقليمي. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على تلبية دعوة فنزويلا وعقْد اجتماع يوم الأحد، ٢٧ أيلول/سبتمبر، يوم القمر الأحمر والكسوف. ومع طلوع القمر الأحمر، اجتمعنا برئيس غيانا، السيد ديفيد غرانغر. ويسرُّني أن أقول مجدداً إنَّ الدبلوماسية السلمية سادت وأتاحت لنا أن نتَّخذ بنجاح خطوات متعلقة بمطلب تاريخي لدى فنزويلا منذ عام ١٨٣٥.

لذا، فإنَّ ثورة فنزويلا البوليفارية ستواصل معالجة التهديدات والظروف الصعبة بالدبلوماسية السلمية البوليفارية، وهي دبلوماسية تمكِّننا من حلِّ مختلف التهديدات التي يواجهها الشعب الفنزويلي ومشاكله بوسائل الحوار والاتصال.

إنَّ فنزويلا ستُجري قريباً انتخابات برلمانية – هي العشرين في ١٥ عاماً من الثورة. وفي الانتخابات السابقة، أحرزت القوات الثورية المستقلة والبوليفارية ١٨ فوزاً، بإلهام من قائدنا تشافيث. ونحن نتَّجه إلى انتخابات برلمانية. وكل شيء جاهز مجدداً. ورئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر قال ذات مرة إنَّ النظام الانتخابي الفنزويلي كان أكثر نظام انتخابي شفافية وشمولية شهده في حياته. وهو سيمكِّن شعبنا من الإعراب عن إرادته في الانتخابات في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

تولَّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد اليمني (اليمن).

وإنني أحث العالم على أن يكون متيقِّظاً جداً إزاء أية محاولة للتدخل في العملية السياسية في فنزويلا. فهي مستعدة لمواصلة مسيرتها على المسار الديمقراطي النشيط والتشاركي. وهو المسار الذي حدده دستورنا واعتمده شعبنا في عام ١٩٩٩. إنه مسار السلام. ولدى الشعب البوليفاري طابع ديمقراطي وشعبي وسلمي بارز. لذا، لا ريب في أننا سنواصل في هذه السنة تثبيت وتعزيز الاستقلال والكرامة اللذين يُميِّزان جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وبعد مائتي سنة على كتابة الرسالة التنبؤية في كينغستون، نودّ هنا أن نقول بصوت عالٍ وبقوة وكرامة أننا نؤيد الدعوة إلى أمم متحدة مختلفة، وإصلاحٍ جذريٍّ للمنظومة التي أنشئت قبل ٧٠ عاماً. ونحن نجرؤ على القول، كما فعل بوليفار، أنَّ

العالم بحاجة إلى جغرافيا سياسية جديدة ومتوازنة ووقورة، تعزز مفهوم الإقليمية الجديدة. والأهمُّ هو أن العالم بحاجة إلى الإصغاء إلى الشعوب. ويحدونا الكثير من الأمل بأننا في غضون ١٥ عاماً، أي في عام ٢٠٣٠، حين تكون الدورة التالية من خطة عام ٢٠٣٠ على وشك الانتهاء – خطة تعزيز المساواة والحياة والقضاء على الفقر – سنكون قادرين على الاحتفال بسياسة جديدة للسلام، وبإعادة بناء المدن التي دمَّرتها حروب إمبريالية غاشمة، وبمنظومة تنظيمية، تستطيع معها الأمم المتحدة إفشال المحاولات لفرض الهيمنة من قِبَل أولئك الذين يعتقدون أنَّ لهم الحق في حكم الآخرين. ولديَّ أمل قوي بأننا في عام ٢٠٣٠ سنكون قادرين على بناء وإعادة بناء هذه المؤسسة الرائعة التي وُلِدت قبل ٧٠ عاماً مع حلُم السلام، الذي هو حلُمنا اليوم. عاش السلام!

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد نيكولاس مادورا موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## خطاب السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليبيريا.

اصطُحبت السيدة إلين جونسون سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة إلين جونسون سيرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة جونسون – سيرليف** (تكلمت بالإنكليزية): في هذه المناسبة الميمونة، أي مناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يشرفني أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن ليبيريا حكومة وشعبا. وأود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة، وأن أعرب عن تقديري لسلفه، معالي السيد سام كوتيسا، الذين أدار باقتدار دفة أعمال الجمعية العامة في الدورة التاسعة والستين. سجّل هذا العام تطورات كبيرة غير مسبوقة. فبعد ٥٠ سنة، قررت الولايات المتحدة وكوبا تسوية خلافاتهما من خلال إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. قبل بضعة أيام، ثمة معلم آخر تمثل في اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنونة ”تحويل عالمنا: برنامج التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠“ (القرار ١/٧٠)، الذي التزمنا بموجبه بتنفيذ التدابير الرامية إلى إحداث تحول في حياة الشعوب – انتشالهم من الفقر إلى الازدهار – وفي الحفاظ على كوكب الأرض. تلك كانت الرؤية ذاتها، قبل ٧٠ عاما، التي حملت على تأسيس هذه المنظمة العالمية من أجل تعزيز التعايش السلمي، والتقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب، واحترام الكرامة الإنسانية، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها. ومن دواعي فخري أن أقول إن ليبيريا كانت من بين الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة.

لقد جاء إنشاء الأمم المتحدة إدراكا بأنه لا يمكن التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه البشرية إلا بإنشاء منظمة عالمية بدعم وتعاون من مجتمع الأمم. وما نشهده اليوم من تقليص في النزاعات بين الدول والتعاون في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفي التخفيف من وطأة الفقر والمرض والجوع على الصعيد العالمي من السمات المميزة لهذه الهيئة. ومن الجهة الأخرى، فإن زيادة الصراعات داخل الدول والإرهاب الدولي ينحيان إلى تقويض المكاسب التي تحققت في التخفيف من وطأة المعاناة البشرية. إن النزاعات الشديدة والتي يطول أمدها في مختلف أنحاء العالم تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن العالميين.

وهكذا تتطلب التحديات الجديدة والناشئة من الأمم المتحدة أن تتصرف حيالها. وعلى الرغم من الجهود الحميدة المبذولة لا تزال مناطق في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا تعج بالنزاعات. ونرى المهاجرين والأشخاص الذين يلتمسون اللجوء فرارا من الصراعات والصعوبات الاقتصادية يتدفقون عبر أوروبا. ويخيم علينا شبح التهديدات المتزايدة للقوى المزعزعة للاستقرار، مثل تنظيم بوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والمحاولات الرامية إلى عكس مسار المبادرات الديمقراطية، كما هو الحال في بوركينا فاسو، التي تناشد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن ترد على ذلك بصورة فورية وحاسمة.

إن أحوال المناخ تتغير، ولا بد لنا نحن من أن نتغير أيضا. وفي العديد من بلدان العالم، لا تزال المرأة تعامل كمواطنة من الدرجة الثانية. وليبيريا تشهد بألم، نظم صحة عامة هزيلة في فرادى البلدان، مما يتهدد الصحة والرفاه العالميين. ولا يستعصي على هذه الهيئة إيجاد أجوبة وردود، ونحن نعلم ما يجب أن نفعله. ونجد أنفسنا مرغمين على طرح السؤال التالي: هل يعرقل عمل منظمتنا العالمية، التي بلغت عامها السبعين، اليوم الهياكل الجامدة والمثقلة بالأعباء البيروقراطية؟ هل الهيكل الحالي للأمم المتحدة مناسب للغرض، أي هل يمكنها من القيام بدورها في عمليات التحول العالمي خلال السنوات الخمس عشرة القادمة؟ ونشعر بالتشجيع بسبب التأمل الحالي في الأمم المتحدة حول هذه المسائل.

نشيد برؤية الأمين العام في توجيه أي استعراض شامل لعمليات السلام الذي يكمله أي استعراض لهيكل بناء السلام في المنظمة، ودراسة شاملة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام. وبعد استكمال هذه الاستعراضات، نتوقع تنفيذ المزيد من التحسينات. وتقر ليبيريا، مع الامتنان، بوظائف الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، وهي مهام حاسمة ولا غنى عنها للبلدان الخارجة من صراعات.

احتفلنا هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد المؤتمر التاريخي العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، ومنهاج عمله المتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ونحتفل أيضا بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن دور المرأة في السلام والأمن. وبينما أدخلت تحسينات عل وضع المرأة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. لذلك يجب علينا جميعا مضاعفة التدابير الحالية واتخاذ تدابير إضافية، تتجاوز إضفاء الصبغة الأخلاقية على المساواة بين الجنسين بحيث تشمل القيام بأعمال ملموسة. طيلة السنوات السبعين الماضية لم تتول منصب رئيس الجمعية العامة سوى ثلاث نساء، وكان ذلك منذ سنوات عديدة، إحداهن من أبناء وطني، السيدة انجي بروكس راندولف. ولا يوجد سوى عدد قليل من النساء يعملن بوصفهن ممثلات خاصات للأمين العام، ولم تشغل أي امرأة على الإطلاق منصب الأمين العام.

إننا في ليبريا وغينيا وسيراليون، البلدان الثلاثة الأشد تضررا من وباء فيروس الإيبولا المهلك، إذ نتأمل في المسألة، نشهد بأن العقيدة الأساسية للأمم المتحدة تمكننا دائما من أن نجد دائما في حسنا الإنساني الرد حتى على الأعداء لتقدمنا الجماعي. وبناء على ذلك، نظل ممتنين للمجتمع الدولي على تدفق الدعم والمساعدة في الوقت الذي نواجه فيه المرض الفتاك، وهو أكبر خطر حديث يهدد الصحة العامة على نطاق عالمي. ونشكر الأمين العام بان كي – مون الذي استضاف، في شراكة مع بلداننا، وبدعم من مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، المؤتمر الدولي بشأن الانتعاش من وباء إيبولا، لتركيز الاهتمام على برامج الانتعاش لدينا في مرحلة ما بعد الإيبولا والتماس الدعم لها.

ولا شك أن آفة فيروس إيبولا تترك علامات لا تمحى من الألم والحزن والضيق الذي لا يمكن تصوره. ولكن ذلك أدى بنا أيضا للاحتفاء بروايات تثلج الصدور تصور شجاعة استثنائية وحسن قيادة من جانب الحكومات والمجتمعات المحلية، فضلاً عن الاستجابات الإقليمية والدولية الاستثنائية. ونحن نمضي قدماً الآن في تنفيذ خطتنا للتعافي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ما بعد الإيبولا، مع توقعات بالدعم من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف لتنفيذ استراتيجية للتعافي ما بعد الإيبولا التي وضعتها بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة المتضررة وتمت الموافقة عليها إقليمياً.

وقد عقدنا العزم على تعويض خسائرنا في مجال التنمية، بما في ذلك إعادة بناء نظم صحية وتعليمية أفضل وأقوى. وخطة عمل أديس أبابا، المعتمدة في نيسان/أبريل، توفر مسارات لأشكال مختلفة من التمويل وبناء القدرات والتبادل التكنولوجي لدعم سعينا إلى بلوغ أهدافنا الإنمائية. ولا بد لنا الآن من إقامة شراكات حقيقية من أجل المضي قدماً على طريق تعزيز السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة البيئية. وبإرادتنا السياسية العازمة، سنواجه أي تحدٍ لالتزامنا بألا يتخلف عن الركب أحد.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليبريا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة إلين جونسون سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

**الرئيس لونغو** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للأمين العام، معرباً عن امتناني لعقد هذه الدورة الهامة، التي نحتفل خلالها بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ معالي السيد ماغنز ليكتوفت على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأنا على يقين من أنه سيترأس جلساتنا بنجاح كبيراً، كونه جاء من ذلك البلد العظيم: الدانمرك. وأود أيضا أن أشيد بمعالي السيد سام كوتيسا، من جمهورية أوغندا، على رئاسته الناجحة للجمعية في دورتها السابقة.

وإنني ممتن للغاية لهذه الفرصة السانحة لكي أدلي بأول ببيان لي أمام هذا الجمع من قادة العالم. وأود أن أشير إلى أنه قبل عام تقريباً، وجد بلدي نفسه في مفترق طرق إثر وفاة رئيسنا الخامس، السيد مايكل شيلوفيا ساتا، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد انتخبت رئيساً لجمهورية زامبيا في الانتخابات اللاحقة التي عقدت في ٢٠ كانون الثاني/يناير. واستناداً إلى سجل بلدي الناصع في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد، فقد وصفت تلك الانتخابات بأنها كانت شفافة وسلمية وحرة ونزيهة، مما يعكس التزامنا بالمعايير المقبولة دولياً للتغيير السلمي للحكومة والمشاركة الشعبية في تشكيل مصير البلد. ولذلك، أود أن أشكر شعب زامبيا الذي كان نصيراً حقيقياً للديمقراطية. وإذ نجتمع اليوم، أرى من الواجب أيضاً أن أشكر المجتمع الدولي على تضامنه الثابت خلال تلك الفترة العصيبة للغاية من العام الماضي.

وهذا العام يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للجمعية العامة، إذ نحتفل فيه بمرور ٧٠ عاماً على تأسيس الأمم المتحدة. ولذلك، لا بد لنا من أن نستعرض في مداولاتنا نجاحاتنا

الجماعية فضلا عن تحديات العقود السبعة الماضية، بغية تحسين أداء هذه المنظمة السامية. وأشعر بالتفاؤل بأن الدورة السبعين هذه سترسم خطواتنا في المستقبل وتلبي توقعات المجتمع الدولي برمته. وزامبيا تعتز بأن تكون جزءاً من المسعى العالمي للنهوض بولاية الأمم المتحدة تعزيزاً للسلم والأمن واحترام حقوق الإنسان وضمان التقدم في مجال التنمية للجميع. ومع ذلك، يقلقنا أن تكون وتيرة النهوض بالأركان الثلاثة لميثاق الأمم المتحدة بطيئة للغاية، مما قد يبدد المكاسب التي حققناها حتى الآن. ولذلك، من المهم أن نعزز جهودنا المتضافرة لمعالجة المجالات المثيرة للقلق.

وقد اعتمدنا للتو مخططا أساسياً للتنمية في العالم في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، ومحورها البشر والبيئة وإقامة مجتمعات سلمية. وسوف نسترشد بتلك العناصر الأساسية في لتنفيذها، يدعمنا مبدأ ألا يتخلف أحد عن الركب. وأشعر بالارتياح للتركيز على التنمية الذي اتسم به الخطاب العالمي في السنوات الأخيرة، كما بلورته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودروس التنمية المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية والخبرة المتراكمة منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً ينبغي أن تكون نقطة انطلاق لطموحاتنا. لذلك، ينبغي أن نكفل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها بنجاح. وأنا على ثقة من أن الدروس القيمة المستفادة سترسم لنا المسار الذي يؤدي حتماً إلى عالم أكثر أمناً وشمولاً ونظافة ورخاء.

طوال ٧٠ عاماً من وجود الأمم المتحدة، استمرت فجوة عدم المساواة بين الدول وفيما بينها في الاتساع، مثلما يتهدد الفقر والبطالة بين الشباب آفاق السلام والأمن والتنمية. وتتطلع حكومة بلدي إلى التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو ما يعزز القضاء على الفقر وتوفير فرص عمل للشباب والنساء، وخاصة في المجتمعات الريفية.

وعلى مدى السنوات السبعين الماضية، أصبح المجتمع العالمي أكثر اتحاداً من أي وقت مضى في سعيه الحثيث من أجل تحقيق السلم والأمن؛ وإن كان لا يزال منقسماً مثلما كان، إن لم يكن أكثر من أي وقت مضى، بشأن مسألة حهة القرار فيما يتعلق بالسلم والأمن العالميين.

شهدت السنوات الـ ٧٠ لوجود الأمم المتحدة نزاعات في أفريقيا أكثر من أي قارة أخرى، لكن الـ ٧٠ عاما تلك قد تميزت باستبعاد مطلق لأفريقيا من عملية صنع القرار في مجلس الأمن، بالرغم من أن جزءا كبيرا من جدول أعمال المجلس يتعلق بالقارة الأفريقية. وخلال الـ ٧٠ عاما لوجود الأمم المتحدة، ظلت أفريقيا القارة الوحيدة التي لم تمثل ضمن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولن يتحقق الهدف ١٠ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) المتعلق بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها دون القضاء على انعدام المساواة فيما بين البلدان في مجلس الأمن. لذلك، يجب على الأمم المتحدة مضاعفة جهودها لتنفيذ إصلاح مجلس الأمن لكفالة تبوء أفريقيا مكانها الصحيح في مجتمع الأمم، وإسهامها على نحو منصف وفعال في السلم والأمن العالميين.

وقد اصلت زامبيا وستواصل تقديم مواردها لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك نشر وحدة كبيرة من القوات في جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت سابق من هذا العام. ولزامبيا تاريخ طويل من المشاركة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. وبوصفنا بلدا غير ساحلي، كان استقلالنا منقوصا في ظل استمرار الدول المحيطة بنا في الكفاح سعيا للتحرير. وأعطت تلك الدول زخما لالتزامنا الأخلاقي بالانضمام إلى الكفاح سعيا لتحقيق التحرير في أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، واصلت زامبيا المشاركة في مبادرات بناء السلام ودعمت جهود حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وما زلنا نتشاطر الشواغل العالمية إزاء التهديدات الإرهابية المستمرة، لأنها غالبا تؤثر على سلامة غير المقاتلين والسكان المدنيين.

لقد أثلج صدري التركيز على التنمية وهو ما اتسم به الخطاب العالمي خلال العام الماضي، لا سيما من خلال المناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما فتئت زامبيا تستفيد من مختلف المبادرات الرامية إلى تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي نشأت من عزم جماعي لقادة العالم في مطلع الألفية. وفي الحقيقة، فإن معظم بلداننا ما زالت تواجه تحديات خطيرة في السعي إلى تعزيز التنمية وتحسين نوعية الحياة لشعوبنا. إن التحديات عديدة، بما فيها شح الطاقة وآثار تغير المناخ. والبندان لا ينفصلان في خطة التنمية بالنسبة لبلدان مثل زامبيا التي تعتمد اعتماداً كبيرا على توليد الطاقة الكهرمائية.

وقد أثر نمط سقوط الأمطار المتغير تأثيراً ضاراً على قدرات توليد الطاقة في معظم بلداننا. هذا العام تشهد زامبيا أزمة في الطاقة لم يسبق لها مثيل كلفت الدولة بالفعل ثمنا باهظاً من حيث الإنتاجية وفرص العمل والإيرادات. وإلى جانب القيود الاقتصادية، فإن الآثار الاجتماعية مدمرة أيضا للبلد. لذلك من الأهمية بمكان بذل جهد كبير لوضع استراتيجيات التخفيف للتصدي لآثار تغير المناخ. علاوة على ذلك، فإن البلدان النامية لا تزال تواجه تحديات أخرى، مثل الفقر وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في أوساط الشباب – واختلال التنمية الصناعية، وانخفاض التجارة الإقليمية والبنية التحتية غير الكافية، وانخفاض الإنتاجية في الزراعة والثروة الحيوانية، ورداءة الخدمات الصحية وتحديات الحصول على التعليم الجيد.

وفيما نمضي قدما، من الأهمية بمكان أن نعترف بالحقائق ومتطلبات العالم اليوم وأن نجدد عزمنا المشترك للحفاظ على المبادئ الأساسية لمنظمتنا الأمم المتحدة. وينبغي لنا مضاعفة جهودنا، من خلال تسخير قوانا الفردية بغية التصدي بشكل جماعي للتحديات المعقدة التي تواجهنا في عالمنا الذي يتسم بالعولمة والترابط بشكل متزايد.

ونظرا للطابع الديمغرافي لمجتمعاتنا، يظل الفقر من الشواغل الحقيقية، وتحديدا في المناطق الريفية. في زامبيا، يعتمد ٧٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية على الزراعة في معيشتهم. والزراعة من المجالات ذات الأولوية في الجهود التي يبذلها بلدي لتنويع الاقتصاد إلى جانب التعدين. ولذلك، تستحدث الحكومة تدخلات تهدف إلى تحسين القدرات وإضافة القيمة لمزارعي الكفاف والمزارعين التجاريين على السواء. إن تدخلاتنا، وتحديدا برنامج دعم مدخلات المزارع ومشروع تطوير الري ودعمه والخطط الائتمانية الأخرى، تحتاج إلى دعم إضافي من أجل استغلال الإمكانات الكاملة لتلك الصناعة العملاقة. ونسعى أيضا إلى تعزيز الشراكات من أجل تحسين الخدمات في مجالات مثل توفير الخدمات الإرشادية، وتحسين سبل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحالة السوق وتيسير نقل المنتجات إلى الأسواق.

إن التصنيع هو أحد العناصر الرئيسية في خطة التنمية في زامبيا. وفي ذلك الصدد، وضعت حكومة بلدي تدابير مستحدثة تهدف إلى تشجيع ودعم تطوير الصناعات المناسبة، ولا سيما في الصناعات ذات القيمة المضافة، من أجل حفز التحول الاقتصادي الهيكلي وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وما برح التركيز الأساسي في ذلك المجال على المجالات ذات الروابط الاستهلاكية والإنتاجية من أجل دفع اقتصاد زامبيا إلى مستويات أعلى من النمو والاستفادة من سلاسل القيمة الإقليمية لتوسيع نطاق التجارة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وبالتالي تمكين شعوبنا.

إن التمويل هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية. فنحن في حاجة إلى الموارد الخارجية لسد الفجوة في الأموال اللازمة لتمويل مشاريع التنمية. وفي ضوء ذلك كان مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في

أديس أبابا في تموز/يوليه لوضع استراتيجيات لتمويل التنمية، موضع ترحيب كبير. وأوصى المؤتمر بعدة تدابير رامية إلى سد الفجوة في التمويل، بما في ذلك الحاجة إلى استكشاف مصادر جديدة للتمويل وتحسين نظم إدارة الضرائب، وهو ما سيستكمله الدعم الدولي. ونعلم أن وضع الهياكل الأساسية المناسبة أمر هام للغاية في سعينا لتوسيع نطاق التجارة داخل أفريقيا وتعزيز قدراتنا الإنتاجية وتوطيد القدرة التنافسية لأفريقيا في السوق العالمية. وفي ذلك الصدد، يجب علينا أن نعجل بتحديد المصادر لجمع مبلغ ١٠٠ بليون دولار تحتاجه أفريقيا سنوياً لتمويل تطوير الهياكل الأساسية.

ومن الأهمية بمكان أيضا، من منظور البلدان النامية غير الساحلية، أن نظل ملتزمين بتنفيذ قرارات برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ لعام ٢٠١٤. وتمشيا مع ذلك الالتزام، شرفت زامبيا باستضافة اجتماع رفيع مستوى بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، عقد في ليفينغستون في حزيران/يونيه. كان لي شرف المشاركة في المؤتمر ويحدوني الأمل في أن تجد الجمعية الوقت لاستعراض الوثيقة الختامية، المعنونة ''نداء ليفينغستون للعمل''.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. يشير التقرير الاستعراضي العالمي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، الذي نشر في حزيران/يونيه ٢٠١٣، إلى أن ٣٥ في المائة من النساء ضحايا للعنف الجنساني. وفي الواقع، تقر زامبيا بأن المشكلة تمتد إلى معظم الدول، بما في ذلك بلدنا. وفي ذلك الصدد، نضطلع بالفعل بتنفيذ تدخلات هامة للحد من هذه الآفة. ولن يقتصر نهجنا حيال التنمية على الاقتصاد، بل سنواصل التركيز على جميع أركان التنمية. وأرحب بأن قادتنا ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني يعملون جميعا دون كلل مع الحكومات للكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين للنساء والفتيات.

إنَّ أحد أهمّ البرامج، وهو برنامج شاركتُ فيه بصفة نصير معيَّن، هو حملة ''الرجل نصير المرأة''، التي تسعى إلى معالجة مسائل العنف الجنساني. وقد أطلقت هذا المشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بهدف معالجة حوادث العنف الجنساني. وفي أيام قليلة، ستُطلِق حكومة بلدي أيضاً مشروع ''من فتيان إلى رجال'' المدعوم من الولايات المتحدة، والذي يستهدف فئة العمر من ١٥ إلى ٢١ عاماً، ويرمي إلى تشجيع تنشئة جيل غير عنيف. وفي عزمنا على ردم الهوَّة بين الجنسين، هناك حملة قوية قيد التنفيذ لتعزيز تعليم الفتيات بتشجيعهنّ على إكمال دراستهن وإطلاق طاقتهن الإنمائية بدل دفعهنَّ إلى زيجات الأطفال أو الزيجات المبكِّرة أو القسرية.

وتبقى حالة شبابنا عصيبة، حيث تشكِّل البطالة أحد أكبر التحديات التي يواجهونها. ولمعالجة تلك الحالة، أطلقت حكومة بلدي مؤخراً سياسة شبابية وطنية تسعى إلى إرساء أساس لمختلف أنواع التدخلات الهادفة إلى دعم تنشئة جيل حيوي ومنتِج. ونأمل بإيجاد ٥٠٠،٠٠٠ فرصة عمل على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهو جهد سيعتمد بشكل كبير على سوق العمل بقيادة القطاع الخاص. وإننا نبذل جهوداً أيضاً لمعالجة المساوئ الاجتماعية المحددة لأكثر أفراد مجتمعنا تهميشاً، بما يشمل المعوَّقين. ونريد أن نضمن أنهم يستطيعون تجسيد إمكاناتهم والمشاركة في جهود التنمية الوطنية بالأسلوب نفسه مثل أي شخص آخر.

إنَّ التحديات عديدة، لكنها غير مستعصية. وقد ظلت الأمم المتحدة حليفاً رئيسياً في معالجة بعض تلك المسائل، وفي الحقيقة، إنَّ حكاية زامبيا هي إلى حدٍّ بعيد حكاية الأمم المتحدة. وإنني على ثقة بأننا سننتصر حقاً، من خلال جهودنا المتضافرة والجماعية، وتصميمنا وعملنا الشاق، مقترنة بقيادة مقتدرة واستشرافية. وإنني أتطلع إلى العمل مع الجميع هنا لكي نضمن تقديم حلولنا المشترَكة وتنفيذها بروحية هذه المنظمة.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس إستونيا**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا.

اصطُحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس إلفيس** (تكلم بالإنكليزية): حين خاطبت الجمعية في السنة الماضية (انظر A/69/PV.8)، كنا نفكر قبل كل شيء في حالة الأمن الأوروبي والعالمي. فالانتهاك الصارخ للقانون الدولي في ما يتعلق باحتلال الأراضي الأوكرانية، الذي شهدناه في ربيع عام ٢٠١٤ أحدث تغييراً عميقاً في الحالة الأمنية العالمية. وبعد انقضاء سنة، ما برحنا نتكيَّف مع تلك الحالة المتقلِّبة وغير القابلة للتنبُّؤ بشكل متزايد. وإذ نواصل التصدي للتحديات العالمية، بما يشمل الإرهاب، وتغير المناخ، والفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان، يتواصل تزايد عدد النزاعات والأزمات في جميع أرجاء العالم.

ولقد شهدنا مؤخراً تطوُّراً إيجابياً أيضاً. ونأمل أن يمهد الاتفاق التاريخي بشأن برنامج إيران النووي السبيل إلى مزيد من الاستقرار في الشرق الأوسط على نطاق أوسع. إنها منطقة أدَّت فيها النزاعات في سورية وليبيا إلى تشدُّد عدد متزايد من الناس، ونشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وهو يشكل تهديداً للسلام والأمن في سورية والعراق والشرق الأوسط على نطاق أوسع. فداعش تنتهك القيم الإنسانية العالمية. وما من دولة منيعة أمام التهديد الذي تشكله. ووقف هذا التنظيم والمنظمات الإرهابية الأخرى يقتضي جهداً عالمياً. وإستونيا تدعم التحالف العالمي لمكافحة داعش، ونعتقد أنَّ للأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب دوراً هاماً أيضاً يؤديانه هنا.

إنَّ الأزمات والنزاعات الجارية، بما في ذلك في سورية وليبيا، قد أدَّت أيضاً إلى أزمة اللاجئين الحالية في أوروبا. ومع أنَّ هذه الأزمة برزت في عناوين الصحف الدولية في الأشهر الأخيرة، فمن الواضح أنَّ المشكلة بحدِّ ذاتها أوسع نطاقا وأكثر عالمية. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، فإنَّ واحداً من كل ١٢٢ شخصاً هو الآن إمَّا لاجئ، أو باحث عن لجوء سياسي في الخارج أو أنه شخص مشرَّد داخليا في وطنه أو وطنها. وفي أرجاء العالم، هناك ٤٢ ٠٠٠ شخص يفرُّون من بيوتهم يومياً. ولم يسبق أن أرغِم هذا العدد الكبير من الناس على التنقل. فالحرب الأهلية في سورية وحدها قد أوجدت أكثر من ٤ ملايين لاجئ. وقد سعت أغلبيتهم إلى إيجاد ملاذ في البلدان المجاورة، التي تحمَّلت العبء الأكبر حتى الآن. لكنَّ العديد من اللاجئين اختاروا أن يسلكوا المسار الخطير عبْر البحر الأبيض المتوسط، وانتهى بهم الأمر في أوروبا. وفي عام ٢٠١٤، كان في أوروبا ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من الساعين إلى اللجوء السياسي، وسيكون هناك عدد أكبر بكثير في هذا العام.

وإنني في غاية القلق أيضاً حيال الدعم المتزايد الذي نشهده للحركات السياسية اليمينية واليسارية المتطرفة في أوروبا، التي تؤججها التصريحات العنصرية المعادية للمهاجرين، التي تهدد القاعدة الديمقراطية – الليبرالية لقارتنا، التي أتاحت لنا العيش في رخاء منذ الحرب العالمية الثانية. والسياسات الشعبوية قصيرة النظر التي تستغل مخاوف الناس العاديين لن تؤدي إلى أي مكان.

إنَّ الاتحاد الأوروبي هو المانح الرئيسي في الجهد المبذول لتخفيف أزمة اللاجئين السوريين. فقد خصصت المفوَّضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ٤ بلايين يورو للمساعدة الإنسانية والإنمائية والاقتصادية والاستقرار للأشخاص السوريين المشردين داخلياً واللاجئين. ويجري التخطيط للمزيد من الجهود، بما يشمل صندوقاً استئمانياً أفريقياً. والهدف هو تحويل التركيز من التعامل مع عواقب أزمة الهجرة إلى التعامل مع أسبابها الجذرية. لكنَّ هذه الحركة المقدسة حقاً للناس تقتضي استجابة عالمية.

إنَّ مسؤوليتنا لا تقتصر على إعادة السلام والاستقرار إلى سورية وليبيا فحسب، بل هي إنهاء العدوان على أوكرانيا أيضاً. وبالمقارنة مع ما كان عليه النزاع المسلح في شرق أوكرانيا قبل سنة، فإنه الآن أخفُّ حدَّة، لكنَّ القتال اليومي مستمر. ويبقى القرم محتلاً بشكل غير قانوني. والمسؤولون عن إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 لا يزالون طلقاء. ومحاولات عرقلة العدالة بشأن تلك المسألة تثير بالغ القلق. والنزاعات القديمة المطوَّلة في جورجيا، وجمهورية مولدوفا وناغورنو – كاراباخ تبقى بلا حل. فيجب أن يتواصل الحوار والجهود الدبلوماسية لإيجاد حل للنزاع الروسي – الأوكراني.

لكنَّ حلَّ النزاع يجب ألاَّ يأتي على حساب المبادئ التي يقوم عليها الأمن الأوروبي والعالمي. ويتعيَّن علينا مواصلة الدفاع عن الاتفاقات الدولية التي اتفقنا عليها جماعيا – ميثاق الأمم المتحدة، وثيقة هلسنكي الختامية، ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة – والمطالبة باحترامها وإنفاذها. ويجب أن نواصل التصدي لمحاولات تقسيم البلدان وإقامة مناطق نفوذ.

ومع تزايد عدد النزاعات والأزمات في أرجاء العالم، أصبح احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي وقت أخر. فعلينا التمسك بالقيم العالمية، ووقف الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، بصرف النظر عمَّن أو عمَّا تسبَّب بها. وكما ذُكِر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تُطبَّق هذه الحقوق على الجميع بدون استثناء.

إنَّ هذا العام يصادف الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي أثَّر في كيفية معالجتنا للمساواة وحقوق المرأة اليوم. فيتعين علينا أن ندافع باستمرار عن حقوق النساء والفتيات، ونناضل للقضاء على العنف الجنساني. ويجب تعزيز حقوق المرأة وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات. وإنني أرحب بالاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ وبالدراسة الشاملة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وآمل بأن يزوِّدانا بزخم جديد للمضي قدُماً بشأن هذه المسائل. ويجب أن ننهض بالإجراءات العالمية المرتبطة برفاه الأطفال، عبْر الاستثمار في تعليمهم وصحتهم، فضلاً عن إبقائهم بعيدين عن النزاعات المسلحة.

إنَّ مجتمعاً مدنياً نشيطاً وحيوياً شرط مسبَق للرخاء. والصحافة الحرة، وحرية التعبير وحرية الوجدان هي الركائز الأساسية لأي مجتمع منفتح. وفي عصر ما يُسمَّى الروايات المتعددة، يجب أن نوجِّه التحية إلى أولئك الناشطين والصحفيين والمدوِّنين الذين يخاطرون بحياتهم لكشف الحقيقة.

وفي هذه السنة، أرسى مجلس حقوق الإنسان ولاية متعلقة بالحق في الخصوصية. وقد حثَّ الصحفيون، والمدوِّنون، والمدافعون عن حقوق الإنسان وآخرون كثيرون يعيشون في ظل أنظمة استبدادية، حكوماتهم على وقف التدخل التعسُّفي أو غير القانوني في خصوصيتهم. ودعوا تلك الحكومات إلى وقف الاستيلاء على بريدهم الإلكتروني، وإغلاق مدوَّناتهم وتطبيق الرقابة عليها. ومن المؤسف أنَّ الحالة المتعلقة بالحق في الخصوصية وحرية التعبير قد ازدادت سوءاً خلال السنوات المتعددة الماضية. فعلى الحكومات حماية الحق في الخصوصية، كما ورد في المواد ٢، ١٧ و ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأيُّ تدخُّل في الخصوصية يجب

أن يكون قانونياً ومعقولاً. وفي الوقت نفسه، يجب ضمان الحق في حرية التعبير. ولدى إستونيا توقعات عالية في ما يتعلق بالولاية الجديدة.

إنَّ هذه سنة حاسمة للعمل العالمي ضد الفقر ولتعزيز التنمية المستدامة. وإنني أرحب بالاتفاق التاريخي الذي تمَّ التوصُّل إليه بشأن أهداف تلك التنمية في صيغة خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). ويمكن للحكومات الوطنية أن تؤدي دوراً رئيسياً في تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة. إنَّ تعزيز المجتمعات الهادئة والشاملة، احترام حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، سيادة القانون والحكم الرشيد، فضلاً عن الاستدامة البيئية، محورية للشراكة العالمية الجديدة. والنمو الاقتصادي هام بالتأكيد، بيد أنه يجب ألاَّ يأتي على حساب البيئة. والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستُعقد في باريس قريباً، ينبغي أن تتوصل إلى اتفاق يعزز تلك الأهداف.

والاستخدام الذكي للإنترنت والتكنولوجيات الرقمية يمكن أن يكون عاملاً محرِّكاً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية. وإننا بحاجة إلى سياسات عامة قوية لكي يمكن للعصر الرقمي أن يصبح نجاحاً حقيقياً ومحرِّكاً للتنمية لكل بلد وكل عضو في المجتمع. وهذا يقتضي بيئة قانونية مستقرة وقابلة للتنبُّؤ، تشجع الاستثمار الأجنبي والمنافسة. وإننا بحاجة أيضاً إلى نظام تربوي يُعلِّم المهارات الجديدة الضرورية، وإلى شبكة إنترنت يمكن الوصول إليها، وحرية لتلك الشبكة. وهذه خطوات لا يمكن أن يوفرها أحد سوى الحكومات.

إنَّ ٩٠ في المائة من الناس الذين لا يصلون إلى الإنترنت يعيشون في العالم النامي. وسدُّ الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها – عبْر الحدود، ومن حيث نوع الجنس والدخل والعمر – أساسي لاقتصاد رقمي معاصر. ففي عام ٢٠١٦، ستصبح الإنترنت نفسها خامس أكبر اقتصاد عالمي، بعد اقتصادات الولايات المتحدة، الصين، اليابان والهند. وقد حان الوقت لكي يضع قادة العالم إمكانية التكنولوجيات الرقمية في صدارة خطة التنمية. وإنني شخصياً سعيد بأن أشارك في رئاسة الفريق الاستشاري لتقرير البنك الدولي المقبل عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٦. وهذا التقرير المُعنْوَن ”العائدات الرقمية“، يبحث كيف يمكن للإنترنت أن تكون قوة للتنمية، ويسأل ما المطلوب لإطلاق التكنولوجيات الرقمية التي ما برحت غير محققة إلى حدٍّ كبير.

والامتثال لمبدأ سيادة القانون ركن أساسي للسلام والأمن. وإستونيا تدعم بقوة المحكمة الجنائية الدولية في أنشطتها، بما يشمل سعيها إلى إنهاء الإفلات من العقاب. وإننا ندعو جميع البلدان التي لَمَّا تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي لتلك المحكمة إلى أن تفعل ذلك. ونحثُّ أيضاً جميع الدول الأطراف على الانضمام إلى التصديق على الوثائق الختامية لمؤتمر استعراض نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. والمسؤولية عن توفير المساءلة مهمة محلية أولاً وأخيراً. لذا، من الأساسي أن تبني البلدان قدراتها الوطنية للتحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة ومقاضاتها. وقد قدَّمت إستونيا موارد التعاون الإنمائي لمساعدة البلدان في تنفيذها الوطني لنظام روما الأساسي، ونحن نشجِّع الدول الأطراف الأخرى على التصرف بأسلوب مماثل.

وفي إطار الركن الأول للمسؤولية عن الحماية، تلتزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحماية شعوبها من الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمسؤولية عن الحماية، أؤكد دعمنا لذلك المبدأ، وأدعو المجتمع الدولي إلى التعهُّد بالتزام جديد لمنع الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ومجلس الأمن يتحمَّل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. ومن المؤسف أنَّ المجلس

قد أخفق في التصرف في أخطر الحالات بسبب سوء استخدام حق النقض. ومن المخيِّب للآمال أنَّ مناقشات المجلس لم تثمر أية نتائج في حالات مثل حالتي سورية وأوكرانيا. فيجب على أعضاء المجلس ألاَّ يصوِّتوا ضد إجراءات تهدف إلى منع الفظائع الجماعية ووقفها. ولذا، فإننا ندعم مبادرات فريق المساءلة والاتساق والشفافية، ومبادرات فرنسا والمكسيك بشأن عدم استخدام حق النقض في قضايا الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب أو الفظائع الأخرى.

من الواضح أنَّه لا بدَّ لإصلاح مجلس الأمن أن يصبح واقعاً. وإصلاح الأمم المتحدة، الذي تدعمه إستونيا بقوة، لا يقتصر على مجلس الأمن وحسب. وإننا نرى هذه الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة بمثابة فرصة سانحة لإحراز تقدم بشأن الإصلاح. وإستونيا، بصفتها عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، توَّاقة إلى زيادة الشفافية في عملية انتخاب الأمين العام المقبل. وإنني سعيد بأنَّ بعض مقترحات المساءلة والاتساق والشفافية قد أسهمت فعلياً في جعْل العملية أكثر شفافية. وللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة ظهر اتفاق مفاده أنَّ عملية الانتخاب، وقوائم المرشَّحين والاجتماعات غير الرسمية ينبغي أن تبدأ بأسلوب محدد.

وآمل أن يكون هناك تعاون وثيق بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الصدد.

أود أن اشدد على أهمية الاضطلاع بالمسؤولية. ويداهمنا فيض من المشاكل. ومن المهم بوجه خاص أن نتمسك بقيمنا وأن نلتزم بتعهداتنا. وعندئذ فقط ستكتسب مفاهيم حقوق الإنسان والمساواة والديمقراطية والقانون الدولي معناها. فنحن لن نتمكن من تجاوز الأوقات العصيبة التي نعيشها اليوم، إلا إذا تمسكنا بهذه القيم.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**كلمة السيد دانيلو ميدينا سانشيث، رئيس الجمهورية الدومينيكية**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطُحب السيد دانيلو ميدينا سانشيث، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة:** يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الرئيس السيد دانيلو ميدينا سانشيث، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ميدينا سانشيث** (تكلم بالإسبانية): إنه لمن دواعي الشرف أن أشارك مرة أخرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتي ممثلا لشعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية. في البداية، أود أن أرحب بالسيد ماغنز ليكتوفت وأن أهنئه على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين.

تتيح لنا هذه الذكرى السنوية الفرصة لإبراز ما الذي تُعنيه المنظمة للبشرية. لقد أنشئت قبل سبعين عاما نتيجة لأسوأ فظائع الحرب وكأول منتدى عالمي أنشئ للحفاظ على السلام والتعايش والرفاه لجميع البشر. وصحيح أن الأمم المتحدة قد خرجت من رحم الجراح والألم والخوف التي خلفتها الصراعات الكبيرة في القرن العشرين، ولكنها نشأت أيضا من قوة الأمل التي لا يمكن وقفها، ومن الإرادة الحديدية لنساء ورجال عظماء يؤمنون بالحوار والتضامن وبعظمة الجنس البشري.

وعلى الرغم من أن الطريق ما زال طويلا أمامنا، وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك تحديات هائلة تواجهنا، فإن المنظمة لا تزال تمثل القيم التي تلهمنا يوما بعد يوم. وقد شهد المجتمع

الدولي طوال الأشهر ال ١٢ الماضية تحديات صعبة ولكنه مرّ أيضا بأحداث مشجعة يستحسن أن نتذكرها. وشهدنا إعادة فتح السفارات بين الولايات المتحدة وكوبا، الأمر الذي يقربنا من اليوم الذي يصبح فيه ذلك الصراع المحزن الذي دام لعقود طويلة جزءا من كتب التاريخ. كما أننا نضع اللمسات الأخيرة على تحديد الالتزام بتحقيق التنمية العالمية، المكرس في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وفي الوقت نفسه، فإن البلدان الصناعية اتخذت في نهاية المطاف، خطوة حاسمة وحازمة إلى الأمام لمكافحة تغير المناخ. ونحن نرحب بإرادتها السياسية التي ظللنا ندعو إليها لبعض الوقت، لأننا نرى أنها تعد عملا من أعمال المسؤولية والعدالة وتبشر بنموذج أكثر إنصافا لتوزيع المسؤوليات بين الدول الغنية والفقيرة.

وتتيح لنا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة ممتازة للتركيز على أكثر أولوياتنا أهمية وأكبر عدو للتنمية المستدامة، أي عدم المساواة. وتعتبر مكافحة انعدام المساواة هي نقطة الانطلاق لحل معظم التحديات العالمية، لكنها تظل مهمتنا الرئيسية التي لم تُكتمل في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. وإذا استعرضنا الإنجازات التي حققناها، فإننا نرى مشهدا ممتلئا بالجوانب المشرقة والمظلمة، مشهد يوفر الأسباب للابتهاج ولكنه أيضا يستدعي إطلاق النداءات العاجلة إلى العمل. فمن ناحية، تعتبر أمريكا اللاتينية، بعد آسيا، المنطقة التي تضم أكبر طبقة وسطى، حيث من المتوقع أن يكون أكثر من ١٣٠ مليون شخص ضمن هذه الطبقة بحلول عام ٢٠٣٠، استنادا إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ومع ذلك، فهي تعتبر أيضا، إلى جانب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المنطقة الأكثر اتسامًا بعدم المساواة في العالم. وحتى اليوم، فإن أغنى ١٠ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية يحصلون ٣٢ في المائة من دخل المنطقة، في حين أن أفقر ٤٠ في المائة من السكان لا يحصلون سوى على ١٥ في المائة. لذلك، وعلى الرغم من جهودنا المبذولة لمكافحة الفقر، فإنه ما زال مدقعا ويتفاقم جراء التباين الهائل. وكما تشير الدراسة الممتازة المعنونة ”عدم الاستقرار وعدم المساواة“، التي أجرتها عام ٢٠١٤ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن تحقيق قدر أكبر من المساواة مع النمو يتطلب تغييرات جذرية – أولا في هيكلنا للإنتاج، وثانيا، في هيكلنا للتوزيع. وبعبارة أخرى، النمو، فإن النمو ضروري لتحقيق المساواة بقدر ضرورة المساواة لتحقيق النمو. ولإيضاح ذلك أكثر، فإننا نحتاج إلى قطاع ذي مسؤولية وأكثر إنتاجية يكفل خلق الثروة في جميع طبقات المجتمع، وإلى دولة نشطة وفعالة تكفل إعادة توزيع الثروة وإيجاد الفرص.

ومع ذلك، إذا نظرنا في الهيكل الحالي للآليات المنتجة في بلدان أمريكا اللاتينية، علينا أن نسلم بالاختلافات الموجودة في إطار ذلك الهيكل. وبعبارة أخرى، يتعين علينا أن ندرك أن هناك على الأقل ثلاثة مستويات للتنمية في الوقت نفسه في كل بلد. أما فيما يتعلق بمسيرتنا نحو تحقيق التقدم، فنحن لا نركب سيارات مختلفة ومن فئات مغايرة فحسب، ولكننا نستخدم أيضا طرقا مختلفة، الأمر الذي يعني أن نمضي قدما بسرعات تختلف اختلافا جذريا. ووفقا لدراسة أجرتها مؤخرا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على ١٨ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن منطقتنا تسير نظام سكك حديدية ذا مسارات فائقة السرعة، إن جاز التعبير، يربط الأعمال التجارية العالمية الحديثة مع التجارة الدولية وينتج ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مستخدما ٢٠ في المائة من الوظائف فقط؛ ويسهم خط السكك الحديدية المتوسط السرعة وهو السائد في البلدان المتوسطة الدخل بـ ٢٢,٥- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

و ٣٠ في المائة من فرص العمل؛ وأخيرا، خط سكك حديدية يخدم المنشآت الصغرى والاقتصاد غير الرسمي لا يسهم سوى بـ ١٠,٥ في المائة من الثروة ويستخدم ٥٠ في المائة من فرص العمل. وهذا يجعل من المستحيل أن يستفيد الجميع وأن يشاركوا مشاركة نسبية في النمو.

وكما توضح دراسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، فإن ما لدينا هو مصنع هيكلي لعدم المساواة الهيكلية، الأمر الذي يعني أن هناك حاجة لإجراء تغييرات كبيرة لتصحيح مسارنا وتمكين الجميع من من النهوض بنفس المعدل.

ونحن بحاجة إلى تغيير هيكل الإنتاج والتخلص من الأساليب القديمة والمضي قدما معا نحو نموذج يعود بالنفع على الجميع، كبارا وصغارا. وفي البداية، من الضروري تشجيع ”الطريق الوسط“ بصفة خاصة. والسياسات العامة يجب أن تساعد في ضمان إتاحة فرص أفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للحصول على الائتمان وزيادة قدرتها على المنافسة وجعلها أكثر قدرة على الإنتاجية والابتكار. كما يجب أن تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم جهات فاعلة في العولمة، لتجد المكان اللائق بها في سلاسل الإنتاج. وبهذه الطريقة، فإنها لن تتمكن من توفير مزيد من الوظائف فحسب، ولكنها أيضا وظائف مناسبة وعالية الجودة، كما أنها ستكون قادرة على تعيين قوة عاملة مدربة تدريبا جيدا على نحو متزايد.

وبالإضافة إلى إجراء التغييرات اللازمة في هيكل اقتصاداتنا، فإن الدولة ينبغي أن تكون الدعامة الثانية في مكافحة انعدام المساواة. وعلينا أن نؤكد من جديد دور الدولة في إعادة توزيع الثروة على نحو فعال، بوصفها جهة مولدة للفرص ومدافعة عن حقوق جميع المواطنين.

فلنتذكر المثال العكسي، وهو ما حدث في الثمانينات من القرن الماضي خلال ما يسمى العقد الضائع. فقد زادت معدلات الفقر ليشمل ما يقرب من نصف السكان في أمريكا اللاتينية. وأدت سياسة التقشف التي اختارتها دول عديدة إلى زيادة تفاقم الحالة وتباطؤ الانتعاش. وفي العقد التالي، التسعينات من القرن العشرين، بدأ الانتعاش وحدث تقدم كبير في مجالات رئيسية، مثل التعليم. وقد آتى ذلك ثماره في عام ٢٠٠٢، عندما تمكنت قوة عاملة مؤلفة من شباب أفضل تعليما من آبائهم من الاستفادة أخيرا من نمو الاقتصاد وارتفاع الأجور.

ومنذ ذلك الحين، انخفض مؤشر جيني للتفاوت في الدخل بنسبة ٥ في المائة. وهذا يبين بوضوح أن السياسات الاجتماعية أساسية، جنبا إلى جنب مع التغييرات في الإنتاجية وإجراء تحسينات في سوق العمل. ولا يمكن أن نواصل النظر في العلاقة بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية بوصفها صراعا غير قابل للحل. بل يتعين علينا، بالأحرى، أن نعالج الجانبين في نفس الوقت وأن نمضي في ذات الاتجاه للحد من عدم المساواة. وكان ذلك هو السبيل الوحيد الممكن لكي نتعامل مع المشاكل التي يبدو أنها متوطنة، ولكنها ناشئة بدرجة كبيرة في الواقع عن التخصيص غير المتناسب للموارد المتاحة.

فلنلق نظرة على ما يحدث لشبابنا. اليوم، التحق هذا الجيل من الشباب بالتعليم لعدد من السنوات يفوق أي جيل آخر في تاريخنا. ومع ذلك، فإنهم يعانون من معدلات بطالة أعلى ولا يجدون سوى وظائف على أساس عدم التفرغ. وتتمثل مفارقة أخرى في أنه على الرغم من زيادة سنوات الدراسة، لا يفي سوى ثلث الطلبة الفقراء، وفقا للاختبارات، بالمستويات الدنيا لإجادة القراءة. وفي نفس الوقت، تعني زيادة ميكنة العمل أن المسألة ستصبح قريبا ببساطة اختيارا بين الوظائف التي تتطلب مهارات أو البطالة، وليس بين الوظائف التي تتطلب مهارات وتلك التي لا تتطلبها. ومن ثم، إذا كنا لا نريد أن يستمر هذا السيناريو في إدامة الإقصاء، فليس أمامنا خيار سوى أن نلتزم التزاما قويا بالتعليم الجيد. ويتعين علينا أن نفعل ذلك بطريقة جدية. وتحاول الجمهورية الدومينيكية تحسين نوعية نظامها

التعليمي، ونحن نسعى أيضا إلى إجراء التغييرات اللازمة لجعل اقتصادنا ينمو على نحو يكفل المساواة حتى يتسنى لدولتنا أن تكون فعالة في دعم شعبها.

إن عدم المساواة هو السبب الجذري للعديد من التحديات التي نواجهها على الصعيد العالمي، بما في ذلك العنف وانعدام الأمن اللذان يضربان بصفة خاصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فمنطقتنا هي الوحيدة التي زاد معدل جرائم القتل فيها خلال الأعوام ال ١٥ الماضية. ويدور الكثير من النقاش بشأن العلاقة بين العنف وعدم المساواة. وتشير دراسات حديثة إلى أن زيادة بنسبة ١ في المائة في مؤشر جيني تؤدي إلى ارتفاع مماثل في معدل جرائم القتل. ورغم أنه قد يبدو أمرا قاسيا أن نصف المأساة الرهيبة من المنظور الاقتصادي، لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن تأثير العنف على الأشخاص والبضائع يكلفنا ١٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة أمريكا اللاتينية. وفي نفس الوقت، فإن عدم المساواة يشكل أيضا تربة خصبة للجريمة العابرة للحدود الوطنية وعصابات الاتجار بالمخدرات، التي تجند الشباب في سن مبكرة على نحو متزايد وتسلبهم من فرص المستقبل.

ولذلك، تتمثل إحدى المهام التي تواجهنا على الصعيد الدولي في إعادة التفكير في السياسات المتعلقة بكيفية مكافحة المخدرات. وكما يعلم أعضاء الجمعية العامة، فإنه سيتم في العام المقبل عقد الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية بناء على طلب المكسيك وغواتيمالا وكولومبيا. ونأمل، بحلول تاريخ انعقاد تلك الدورة، أن يكون قد تم القضاء بصورة نهائية على فكرة أن المخدرات مشكلة لا تؤثر إلا على بعض البلدان. فمقتل عشرات الآلاف من الأشخاص في ما يسمى بالحرب على الاتجار بالمخدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يمكن اعتباره أضرارا تبعية. إنها كارثة إنسانية ترجع في كثير من الأحيان إلى سياسات سيئة التصميم و/أو سيئة التنفيذ. ونحن بحاجة إلى تغيير تركيزنا والتوصل إلى توافق آراء دولي واقعي جديد وأكثر حداثة، يفسح المجال أمام الحكومات الوطنية لتصميم سياسات تلائم ظروفها، وهو ما تفعله بعض البلدان الممثلة هنا بالفعل.

وفي الختام، أود العودة إلى النبرة الأكثر تفاؤلا التي بدأت بها حديثي. لقد أحرز المجتمع الدولي، ممثلا هنا في الجمعية العامة، تقدما تاريخيا. ورغم أننا نعلم أن هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن الإنجازات التي تحققت على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية تظهر أن بوسعنا المضي قدما عندما نركز جهودنا على نحو سليم. وتبين تجربتنا في الجمهورية الدومينيكية أن وجود خطة واضحة وسبيل مشترك هو السبيل الوحيد للمضي قدما بسرعة. وبالتالي، فقد أعددنا خطتنا للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما يدفعنا إلى اقتراح إقامة شراكة رئيسية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة لكي يصبح التغيير دائما ومستداما. ونعتقد أنه إذا توفرت الإرادة السياسية، لن يكون هناك تحد مستعص. وليس لدي أدنى شك في أنه يمكننا أن نجد الإرادة للتغلب على التحديات التي تواجهنا

إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتيح الفرصة لتركيز جهودنا على الأسباب الجذرية للمشاكل. وقد حان وقت العمل الآن. وتلك هي مسؤوليتنا. ومن الآن فصاعدا، فلنعمل على بناء بلدان تهيئ لجميع مواطنينا فرصا متكافئة وإمكانية الاستفادة من التنمية. ونحن نعمل من أجل المساواة والتضامن والتوزيع العادل لموارد هذا الكوكب الذي نعيش عليه معا.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد دانيلو ميدينا سانشيث، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## خطاب فخامة السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليتوانيا.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة غريباوسكايتي** (تكلمت بالإنكليزية): تتيح الذكرى السنوية السبعون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة لنا لتجديد التزاماتنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومثله العليا. واليوم، فإن تلك المثل العليا والمبادئ مُهددة بطرق شتى في جميع أنحاء العالم. فنحن نشهد أكبر تشريد للسكان منذ الحرب العالمية الثانية.

إلى غاية العام الماضي، تشرد ما يناهز ٦٠ مليون شخص بسبب الحروب أو الصراعات أو الاضطهاد. إن التطرف العنيف في ازدياد، حيث تبدي الجماعات الإرهابية مستويات جديدة من الوحشية والهمجية. ففي القرن الحادي والعشرين، يبيع مجرمو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) النساء والفتيات في أسواق الرقيق، حيث يجري الاعتداء عليهن بطرق لا توصف. لقد دخلنا عصرا تتعايش فيه عمليات الإعدام الأكثر بدائية ووحشية مع حروب المعلومات الأكثر تطورا والحروب الهجينة والحروب الإلكترونية.

لقد انتُهك ميثاق الأمم المتحدة في قلب أوروبا، من دون أن يترتب على ذلك أي عواقب. ففي العام الماضي، ضم الاتحاد الروسي القرم ويسعى الكرملين لإعادة كتابة التاريخ وإعادة رسم الحدود في أوروبا ما بعد الحرب. وحتى في سياق الأزمات المتعددة والتحديات الأمنية، التي يواجهها العالم اليوم، يبرز ضم القرم والعدوان العسكري في شرق أوكرانيا بسبب آثارهما على مستقبل السلام والأمن الدوليين. فتلك الأفعال تلحق أبلغ الضرر بصلب القانون الدولي وقواعد السلوك المقبولة عالميا التي سمحت للمجتمع الدولي بأن يعيش دون حروب عالمية لمدة سبعة عقود.

ولا يمكن أن نتعهد باحترام ميثاق الأمم المتحدة وأن نتجاهل في نفس الوقت الانتهاكات التي يتعرض لها. وسيكون لعجزنا الجماعي عن الدفاع عن المبادئ الأساسية لاستقلال أوكرانيا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية انعكاسات سلبية بعيدة المدى على النظام الدولي. إن الأراضي المحتلة في أوكرانيا أو جورجيا أو مولدوفا مليئة بالخطوط الحمراء التي رسمناها بأنفسنا، لكن لم نتخذ إجراءات بشأنها قط. ومرة أخرى، يجري تذكيرنا بأنه إذا غض المرء طرفه عن الجرائم، فإنها لا تختفي. إنها تنتشر وتستفحل، وأخيرا تسود. ولهذا السبب، من واجبنا التمسك بالقوانين الدولية الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق المساءلة عندما تُنتهك تلك القوانين. إن استخدام حق النقض ضد قرار لمجلس الأمن يتعلق بإحياء ذكرى مجزرة سريبرينيتشا أو بإنشاء محكمة لمحاكمة المسؤولين عن إسقاط الطائرة التي كانت تقوم بالرحلة MH-17 أمر غير مبرر وإهانة لذكرى الضحايا. كما أنه يثير تساؤلات حول أهمية مجلس الأمن بوضعه الحالي في القرن الحادي والعشرين.

ولكي يحافظ المجلس على مصداقيته، فإن أقل ما يمكن القيام به هو وضع حد لاستخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وكيف كان الحال سيكون اليوم لو أن المجلس قد تمكن من تأمين وصول المساعدات الإنسانية كما ينبغي في سورية، ولو أنه اتخذ تدابير لوقف استخدام البراميل المتفجرة ولضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان؟ إن المجلس الأمن لم يقم بذلك، وكان على ملايين السوريين الفرار. ومن خلال حماية المجرمين، لم تسهم المرات الأربع التي استُخدم فيها حق النقض فيما يخص سورية في تسوية الحالة.

ونتيجة لذلك، فإننا نواجه اليوم أكبر أزمة إنسانية في العالم. إنها أزمة عالمية تتطلب استجابة عالمية. وما لم نعالج الأسباب التي تجعل الناس يفرون من ديارهم، مثل الفوضى والقمع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفساد وسوء الإدارة وتفشي عدم المساواة والتهميش، فإن تدفقات اللاجئين هذه لن تتوقف. وستستمر الصراعات. ولا تأتي الفوضى إلا بما هو غاية في الشناعة، إنها تأتي بالتطرف والمتطرفين والإرهابيين. ولا يمكننا ببساطة تحمل أن يحدث ذلك.

إننا نعيش في عصر تتفاقم فيه التحديات والتهديدات القائمة بفعل أخرى جديدة. وبعد أن بلغت ٧٠ عاما، يجب على الأمم المتحدة أن تتكيف مع واقع القرن الحادي والعشرين وأن تكون لديها الأدوات اللازمة للعمل. ويجب على الأمم المتحدة أن تفعل أفضل من ذلك بكثير، بالتصدى للأسباب الكامنة وراء المشاكل والصراعات التي نواجهها، وليس أعراضها فحسب. ويجب أن تكون مجهزة ومزودة بالموظفين للعمل في بيئات الحروب غير المتناظرة والهجينة وحروب المعلومات وخطر الإرهاب المتزايد. كما يجب أن تقوم بما هو أفضل من ذلك بكثير في مجالي الوقاية والوساطة من أجل إنقاذ الأرواح، فضلا عن الموارد.

وسيكون العالم بحاجة خلال القرن الحادي والعشرين إلى أمم متحدة قوية تم تجديدها في كل مجال. وإما أن نتخذ إجراءات الآن ونقوم بصياغة العولمة عن طريق التعاون والشراكة، أو ستجبرنا الأزمات والصراعات الدائرة في العالم المعولم على الاستجابة بتكلفة أكبر بكثير لنا جميعا. إن الأمم المتحدة ستزول إذا توقف الناس عن الإيمان بما تقوم به. ومن خلال أنشطتنا، بعد مرور ٧٠ عاما على تأسيس الأمم المتحدة، يجب علينا أن نظهر أننا لا نزال نثق ثقة راسخة في هذه المنظمة التي نشترك فيها جميعا.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلت به الآن.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## خطاب السيد جيمس أليكس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيشيل.

اصطحب السيد جيمس أليكس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيمس أليكس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ميشيل** (تكلم بالإنكليزية): ”نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا ...“. نعم، هذه كلمات جريئة وملهمة صيغت قبل ٧٠ عاما، ومنحت الأمم المتحدة شعورا بالهدف الذي أنشئت من أجله وقدمت للعالم رؤية، لا تزال تشكل مصدر إلهام وتحفيز لنا. لقد آمنتُ دائما بهذه الرؤية. وفي الواقع، فإننا جميعا نؤمن بها. ولكن برغم كل النوايا الطيبة والإلهام الذي ما زلنا نستمده من الميثاق، يبدو أن هنالك شيئا نفتقر إليه بشدة. وذلك الشيء هو العزيمة. ودعوة الرئيس ليكتوفت إلى التزام جديد بالعمل تؤكد ذلك تماما. وتجربته تمنحه شرف أن يتكلم بما يجول في خاطره، وكذلك أنا.

إننا يجب أن ننظر حولنا. دعونا نلقي نظرة على العالم. إنه عالم يفتقر إلى العزيمة، إنه عالم ممزق بسبب الحروب والصراعات الشرسة.

وهو عالم يستمر فيه الفقر والجوع والمجاعة والأوبئة في التزايد بلا هوادة، عالم يتزايد فيه عدم المساواة والظلم

والتفاوت؛ عالم يستمر فيه التدهور والنهب البيئي بدون رادع؛ عالم – أي عالمنا – مهدد بتغير المناخ.

هل هذا هو الإرث الذي نريد أن نتركه لأطفالنا؟ لا، أيها الأصدقاء، لا يمكن أن يكون كذلك. ويجب علينا أن نسمع صيحات الأطفال الذين يعيشون في جوع أو شدة. ويجب أن نسمع إلى صرخات اليأس من سكان الجزر المضررة جراء تغير المناخ. يجب أن نشعر بآلام النساء اللاتي يكافحن من أجل إبقاء أطفالهن على قيد الحياة. يجب أن نتوقف عن إنفاق المال لإزهاق الأرواح. وبدلا من ذلك، يجب أن نعمل معا ليس فقط من أجل الإبقاء على حياة أولئك الذين يكافحون للبقاء على قيد الحياة، ولكن لإضفاء معنى على حياتهم. وبالتالي، علينا واجب الالتزام بتغيير العالم الذي نعيش فيه وجعله مكانا أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

ويمكننا تحقيق ذلك إذا ما ركزنا عليه؛ إذا ما قبلنا نحن، من نتبوأ مواقع قيادة شعوبنا، مسؤولياتنا؛ وإذا ما نحينا التردد جانبا؛ وإذا ما نظرنا إلى أبعد من السعي إلى تحقيق المصالح الأيديولوجية والوطنية الضيقة. يمكننا تحقيق ذلك إذا تبنينا مبادئ العدل والإنصاف، لا بفتور ولكن بحزم.

ولنبدأ بالأمم المتحدة ذاتها. فلمُثُلها العليا ذات الأهمية التي كانت لها عند إنشائها. غير أن ذلك لا ينطبق على هياكل إدراتها، لا سيما مجلس الأمن. فهي تمثل في عالم اليوم مؤسسة غير ديمقراطية وغير تمثيلية على نحو جذري. وينطبق الشيء نفسه على المنظمات الدولية التي أنشئت في أعقاب إنشاء الأمم المتحدة. علينا أن نجعلها ذات صلة بواقع العصر الحاضر. فنحن بحاجة إلى عمل وتصميم والتزام بوضع الأمور في نصابها، بجعلها جميعا ذات صلة بالقرن الذي نعيش فيه، ولإعطاء معنى حقيقي لديمقراطية قائمة على المشاركة تشمل الجميع.

كما إننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات حازمة إذا كان لروح وجوهر التنمية المستدامة أن تسودا حقاً على الصعيد العالمي. ولاتزال هناك العديد من التحديات، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية فنحن حراس الطبيعة والأوصياء على المحيطات. غير أن اتخاذ إجراء، أو عدمه – حسب الحالة – من جانب الآخرين يهدد مصادر أرزاقنا ووجودنا في حد ذاته. وكما أكد البابا فرانسيس للتو، يجب علينا كسر نموذج النمو الحالي وإيلاء الأولوية لحماية الطبيعة بدلا من النزعة الاستهلاكية وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من آثار تغير المناخ. تغير المناخ ليس من صنع الدول الجزرية الصغيرة غير أننا نتحمل وطأته الكاملة. ولذلك لن نتوقف أبدا عن إثارة المسألة في كل المحافل، بما في ذلك هذا المحفل، لأننا ضمير العالم.

وقد حدد خطاب الرئيس بمناسبة قبول انتخابه (انظر A/69/PV.94) مساراً جديداً للالتزام بالعمل – وأعتقد مساراً لتحديد المصير. فهما صنوان لا يفترقان. ويشكلان خلفية مناسبة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). فخطة عام ٢٠٣٠ تحدد أهدافا واقعية وإطارا زمنيا لإنشاء عالم أفضل، من غير أن يتخلف عن الركب أحد. وهي خطة تشمل الجميع، مما يوضح وضوحا تاما أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام ولا سلام بدون تحقيق التنمية المستدامة.

لقد كانت الاستدامة وستظل دائما في صميم الجهود الإنمائية التي تبذلها سيشيل. فبالتعاون مع أصدقائنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، شاركنا بنشاط في هذا الخطاب لكفالة معالجة شواغلنا واحتياجاتنا على النحو المناسب. إن مشاركة الأمم المتحدة تحت القيادة الجريئة للأمين العام منحتنا بصيصا من الأمل. فقد شهدنا مرة أخرى العديد من الالتزامات والتعهدات. ولكن هل هذه لوحدها ستعالج تحدياتنا؟ لا، ما لم تترجم إلى إجراءات ملموسة.

فتطبيق، أو بالأحرى عدم تطبيق، مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية هو أحد شواغلنا

الرئيسية. إن جهودنا الإنمائية لم يتم إحباطها بعدم توفير التمويل الدولي بأسعار فائدة منخفضة لأن بعضنا حقق مستوى الدخل المتوسط أو المرتفع. ولا يمكن لنهج واحد مناسب للجميع أن يكون المعيار السائد. إنه غير عادل وغير مقبول أخلاقيا. ولن نتوقف، نحن سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن تذكير الجميع بذلك. ذلك لأن الجزر تظل هي البوصلة الأخلاقية للعالم، ولأن اهتماماتنا ترتبط ارتباطا وثيقا باهتمامات الجنس البشري. وسوف نصر دائما على الحاجة إلى نهج أكثر ملاءمة إزاء معالجة التحديات التي نواجهها، النهج الذي يأخذ نقاط ضعفنا في الاعتبار. فعدم وجود مؤشر ضعف اقتصادي مناسب يمكن تطبيقه بفعالية على التنمية يعيق التمكين الفعال للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وللهدف ١٤ من خطة عام ٢٠٣٠ أهمية خاصة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية. إنه يقدم لنا فرصة فريدة من نوعها لوضع معيار للإدارة العالمية للمحيطات والبحار. ويوفر هدف حفظ واستخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية استخداماً مستداماً لأغراض التنمية المستدامة الزخم الرئيسي للاقتصاد الأزرق. وقد تم تبني ذلك المفهوم بواسطة العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفه آلية لتحقيق النمو المستدام، على أساس اقتصاد محيطات وإدارة محيطات. فبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) هي سبيل الوصول إلى ذلك. إن البحر بالنسبة للأمم المحيطية هو شريان حياة، والاقتصاد الأزرق هو الحفاز الذي نتعلم كيف نزدهر من خلاله.

لكن لا يمكننا أن نزدهر في ظل بيئة تتسم بانعدام الأمن. فللأمن البحري أهمية قصوى بالنسبة للغالبية العظمى من الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية. ففي تلك المنطقة من العالم، وبالرغم من أن القرصنة في انحسار، يجب أن نظل يقظين. وكما أثبتنا في حالة القرصنة، على أي حال، فإن التحالفات العالمية قد أحدثت أثرا في توفير الأمن عندما كان الأمن منعدما. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للأمم المتحدة وللشركاء الدوليين الآخرين على كل ما قدموه من دعم في حربنا ضد القرصنة في المحيط الهندي. وآمل أن يتكرر تطبيق هذا النموذج لمعالجة قضايا مماثلة تهدد عزمنا الجماعي على بناء سلام دائم. تشكل المنظمات أمثال المنظمات الإرهابية تهديدات تخلف آثارا دائمة يتردد صداها عبر الحدود.

وتذكّرنا أزمة اللاجئين المتفاقمة بأننا ينبغي أن نتحمّل جميعا عبء محاربة أيديولوجيات الكراهية، ونشدّ أواصر الأخوّة والتضامن.

وبالتطلع إلى مؤتمر تغير المناخ الذي سينعقد في باريس، دعونا نستغل الوقت القليل المتبقي لبناء مزيد من الزخم والدعم، من أجل التوصل إلى اتفاق طموح وعالمي لمكافحة تغير المناخ. ومؤتمر باريس ليس مجرد جولة تفاوض دولية أخرى. إنه سيكون لحظة اختيار هامة وحاسمة لنا جميعا. ولا يسعنا أن نسمح لأنفسنا بأن نقف على الجانب الخطأ من التاريخ بسبب فشلنا الجماعي في التوصل إلى اتفاق. فالأخطار كبيرة جدا. وإبرام اتفاق في متناول أيدينا، شريطة أن نكون قادرين على استجماع الإرادة والقيادة الجماعية على الصعيد السياسي. الوقت هو الآن. يمكننا أن نفعل ذلك. ويجب أن نفعل ذلك. ولا بد لنا من الوفاء بالوعود والالتزامات التي تعهدناها، لا سيما تمويل الخيارات لبناء القدرة على التأقلم مع آثار تغيّر المناخ. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه تعبئة مبلغ ١٠٠ بلايون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من أجل تفعيل الصندوق الأخضر للمناخ.

وسيشيل هي واحدة من أصغر أعضاء أسرة الأمم المتحدة، وسوف تواصل القيام بدور نشط في جهود المنظمة لإيجاد

عالم عادل وأكثر أمنا. والاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة هو فرصة فريدة لتحويل العالم من خلال جهودنا والتزاماتنا، ولكفالة انتصار التعاون والشراكة بشكل جماعي على التنافس وعدم الثقة. وبهذه الروح، نحن نحيّي التقارب بين الولايات المتحدة وكوبا.

إن لدينا فرصة فريدة لاختيار المستقبل الذي نصبو إليه لأنفسنا وشبابنا وأطفالنا. يجب أن نوفر لهم اتفاقا أفضل لأنهم يستحقون اتفاقا أفضل. فلنحقق فعلا ما نريده – أمم ملتزمة وعازمة ومتحدة ومتمكنة تشكل مستقبلنا معا. نعم، معا.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيشيل على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جيمس أليكس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ميلوش زيمان، رئيس الجمهورية التشيكية**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية التشيكية.

اصطحب السيد ميلوش زيمان، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميلوش زيمان، رئيس الجمهورية التشيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس زيمان** (تكلم بالإنكليزية): إذا كان لدى أحد المتكلمين العديد من المواضيع في خطابه القصير، فلن يتمكن من تناول أي موضوع. وإذا كان لديه الكثير من الأولويات في ذلك الخطاب، فلن يتمكن أيضا من تناول أية أولوية. فاسمحوا لي إذاً أن أركز على موضوع واحد وأولوية واحدة – مكافحة الإرهاب الدولي.

قد يتساءل المرء: لماذا يتكلم رئيس بلد صغير في وسط أوروبا عن الإرهاب؟ هناك سببان. أولا، الإرهاب هو غضب ينصب على الحضارة الإنسانية، وفي الوقت نفسه، هو الخطر الرئيسي على الحضارة الإنسانية. والسبب الثاني هو أنه كما تدرك الجمعية اليوم، تواجه جميع البلدان الأوروبية تقريبا موجة هجرة كبيرة بسبب الأعمال الإرهابية في الشرق الأوسط وأفريقيا ونتيجة لها.

إن توجيه الانتقاد إلى الإرهاب أمر رائع. وتنظيم المظاهرات والتظاهرات ضد الإرهاب أمر رائع، وإعداد التصريحات التي تحتج على الإرهاب أمر جيد. وأنا متأكد من أن السيد أبا بكر البغدادي، عندما يقرأ هذه التصريحات، سيكون حذرا. على أي حال، هناك ثلاثة أوهام بشأن الإرهاب.

الوهم الأول هو أن الإرهاب سوف يتلاشى، وأنه شيء يشبه التقلبات التاريخية، وأن بإمكاننا أن نقضي على الأعمال الإرهابية أو الحد منها دون جهد بشري، أو من خلال مجرد استخدام وسائل محلية. على العكس من ذلك، إن نشاط الإرهاب آخذ في الازدياد مثل مرض السرطان. هناك انتشار للإرهاب، وتزايد عدد ما يسمى بالدول المنهارة، والاغتيالات، والأعمال الوحشية، والجرائم، والقضاء على التحف الثقافية مثل أطلال تدمر، وما إلى ذلك. فلا يسعنا أن ننكر وجود هذه العملية المتزايدة.

والوهم الثاني هو أنّ بوسعنا اختصار التنظيمات الإرهابية بما يسمى الدولة الاسلامية فحسب. ولكن هناك العديد من التنظيمات الإرهابية الأخرى – على سبيل المثال، القاعدة، والطالبان، والنصرة، وبوكو حرام، وغيرها. ولقد أخبرني اثنان من السياسيين البارزين في العالم العربي أن الإخوان المسلمين هم التنظيم الذي يشكّل الغطاء لها. وإذا كان الأمر كذلك، فتكون هناك شبكة من الإرهاب، وهذه الشبكة لا يمكن مجرد اختصارها بالدولة الإسلامية.

والوهم الثالث يستند إلى نموذج قياسي للحرب ضد الإرهاب. نحن نعلم أن جميع الجنرالات تقريبا أعدّوا للحروب السابقة. وما أقترحه لمكافحة الإرهاب ليس الدبابات، ولا المشاة، ولا المدفعية.

ونحن بحاجة إلى البحث عن أشكال جديدة من أشكال المكافحة. لأن الإجراءات الأحادية الجانب تتعرّض لانتقادات حادة، وفضلاً عن ذلك فهي لم تكلل على الإطلاق بالنجاح، كما في حالة العراق، وإنني لا أوصي بأي احتلال للأراضي على نطاق واسع. ما أود التوصية به هو تنسيق العمل تحت مظلة مجلس الأمن. إن للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس مصالحَ مختلفةً وعدواً مشتركاً واحداً، ولا شيء يوحّد أكثر من العدو المشترك – الإرهاب. هنا في نيويورك، نتذكر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ وفي روسيا، نتذكر أحداث بيسلان وفولغوغراد؛ وفي الصين نتذكر أحداث شين جيانغ؛ وفي أوروبا نتذكر أحداث مدريد ولندن وباريس وكوبنهاغن؛ وفي الهند نتذكر أحداث بومباي، وهلمّ جرّا.

وهناك سابقة جيدة، هي القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع ٢١٨٤ (٢٠١٤) المتعلق بالقراصنة في الصومال، بما في ذلك العمل العسكري ضد القراصنة. هل هناك من يعتقد حقاً أن القراصنة أكثر خطورة من الإرهابيين؟ في ميثاق الأمم المتحدة، هناك العديد والعديد من المواد المتعلقة بإمكانية العمل العسكري، وبعضها لم يُعمَل به قط. ويشار إليها بتعبير ”البُنى النائمة“. إن ما نحتاج إليه هو تنشيطها. إننا بحاجة إلى وحدات عسكرية صغيرة مجهّزة بطائرات بلا طيار وطائرات مروحية، وإلى تعاون أجهزة الاستخبارات والقوات الخاصة (الكوماندوز) أو المغاوير – وحدة من نوع ما من أصحاب الخوذ الزرق – ما من شأنه القضاء على قادة المنظمات الإرهابية ومراكزها العصبية، وليس احتلال الأراضي.

وآمل بشدّة في أن يقترح بعض الأعضاء الدائمين قراراً من هذا النوع. فإذا لم يكن الحال كذلك، ولكوني متفائلاً تاريخياً، أود أن أضيف استنتاجاً بأن أي فكرة تمر عبر ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، يتم النظر إليها على أنها محض هراء. وفي المرحلة الثانية يتم الاختلاف عليها، وفي المرحلة الثالثة تكون واضحة وضوح الشمس. سأعود العام المقبل، وأنا أعتقد في أعماق قلبي بأن اقتراحي سيكون محلّ خلاف. وعندما آتي في عام ٢٠١٧، فأنا على يقين بأن هذا الاقتراح سيكون واضحاً.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية التشيكية على الكلمة التي ألقاها للتو.

اصطُحب السيد ميلوش زيمان، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية**

**الرئيس بالنيابة:** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

اصطُحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة:** يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس منصور:** باسم حكومة وشعب الجمهورية اليمنية، أتقدّم لكم السيد الرئيس بخالص التهنئة على توليكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية، متمنياً لكم التوفيق والنجاح.

جئتكم اليوم من مدينة عدن الباسلة. وبقدر ما أحمله من فرحة عارمة بتحرير هذه المدينة الاستراتيجية العظيمة من أيدي المليشيات الانقلابية الحوثية وصالح (الرئيس اليمني السابق)، بقدر ما أحمل من أسى وحسرة مما رأيت من حجم الدمار والخراب الذي سببته تلك العصابات الإجرامية بالمدينة

وأهلها، وهو ذات المشهد والمأساة التي تحدث الآن وأنا أتحدث إليكم في مدينتي تعز ومأرب. ولكم أن تتخيلوا فقط أن عدد الشهداء في مدينة عدن وحدها وصل إلى ١ ٣٥٠ شهيداً وعدد الجرحى ١١ ١٦٠ جريحاً، فما بالكم بعددهم في تعز ومأرب والبيضاء ولحج وأبين الضالع وغيرها من المدن اليمنية.

فقبل ثلاثة أعوام وقفت أمامكم في هذا المنبر الموقّر متحدثاً عن الخطوات الحثيثة التي قمنا بها في بلدنا على طريق الانتقال السياسي للسلطة سلمياً في إطار المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصِّلة (انظر A/67/PV.9). وقلت لكم حينها إن إيران تعرقل الإجراءات التي نقوم بها من خلال كثير من الأعمال، والتي منها القبض على عناصرها وهي تدرب المليشيات الحوثية، والقبض على سفن محملة بالسلاح مرسلة من قبلهم لتلك المليشيات في جهد دؤوب لفرض التجربة الإيرانية في اليمن.

وبين تلك الوقفة ووقفتي اليوم أمامكم عملنا على المضي قدماً في مسار الانتقال السياسي الذي أنتج عملية سياسية ابتدأت بالتحضير للحوار الوطني، ثم بالحوار الوطني الشامل الذي استغرق قرابة عاماً كاملاً وتوافقت على مخرجاته كافة القوى السياسية في سابقة مشرفة في تاريخ اليمن والمنطقة، ثم عملية شفافة لصياغة الدستور أنتجت مسودة لدستور مدني ديمقراطي حديث. وكنتم معنا لحظة بلحظة ترعون توالي تلك الاستحقاقات السياسية سواءً من خلال الدعم المباشر من قبل الأمين العام، السيد بان كي – مون، وكذلك زياراته إلى اليمن والجلوس مع كافة المكونات المشاركة في الحوار ومنهم الحوثيون أنفسهم، وجهود مبعوثه الخاص إلى اليمن، أو من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصِّلة، أو من خلال البيانات الرئاسية لمجلس الأمن، أو زيارات مجلس الأمن الموقر إلى اليمن.

إلا أنه مع اقتراب عملية الانتقال السياسي من نهايتها بمراجعة مسودة الدستور وعرضها لاستفتاء شعبي، انقلبت ميليشيات الحوثي وصالح على تلك الإنجازات السياسية في عملية انقلابية مسلحة مكتملة الأركان، تم خلالها احتلال العاصمة صنعاء والمدن الأخرى وقتل الأبرياء وهجرت الأسر ونهبت المعسكرات والمؤسسات وقصفت المستشفيات والمساجد ودور تحفيظ القرآن. وانتشرت تلك الميليشيات المدججة بكل الأسلحة التي تم نهبها والاستيلاء عليها من معسكرات الدولة في معظم المحافظات، بل والمشهد المروع الذي يمكن وصفه بالإبادة الجماعية التي تعرضت لها عدن وتعز والضالع في محاولة يائسة لفرض التجربة الإيرانية العقيمة، وكذلك عملية الإعتقال والإخفاء القسري لقيادات سياسية ورجالات الدولة وآلاف المواطنين ومصادرة الحريات الإعلامية والدينية وإغلاق وسائل الإعلام واعتقال الصحفيين ووضع رهائن في المواقع العسكرية وتجنيد آلاف الأطفال وتوزيعهم على كافة الجبهات وزراعة الألغام واستهداف السفارات والدبلوماسيين وتحويل المناطق السكنية والمباني العامة إلى مناطق لتخزين السلاح وتحويلها إلى مناطق عسكرية. بل إن تصريحات قادة تلك الميليشيات بدأت بالحديث عن مشاريع توسعية في الدول المجاورة وتهديد الأمن الإقليمي والدولي.

لقد تعاملنا بالكثير من حسن النوايا مع صالح والحوثي منذ البداية، فأعطِيَت لهم الحصانة، والحوثي الذي قبلناه شريكاً في الحوار الوطني رغم أنه كان لايزال حاملاً للسلاح ورافضاً لتكوين حزباً سياسياً بحسب القانون. وتم قبوله رغم تمرده على الدولة منذ عام ٢٠٠٤. ولم يكن يوماً نضاله سلمياً مثل الحراك السلمي الجنوبي، كما تم تخصيص محور كامل لقضية صعده في الحوار، رغم أن أبناء محافظة صعده كانوا يعانون من التهجير بسبب اقتطاع هذه الحركة المسلحة للمحافظة بقوة السلاح من تحت يد الدولة، وحتى قيامهم بتهجير الأقليات بصورة عنصرية، وغير ذلك الكثير من التعامل الإيجابي الذي تبنياه تجاه هذه الجماعة المسلحة، والاتفاقات المختلفة التي

وقعت معها، إلا أنها في كل مرة تنكث بالتزاماتها بل واستغلت كل ذلك للانقلاب على النظام والتنكيل بالمدن وأهلها.

وحين أدركنا حجم الكارثة التي ستقودنا إليها ميليشيات الحوثي وصالح نتيجة لانقلابهم، وجهنا نداء أخوياً لأشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بالتدخل للوقوف مع اليمن وشعبها لكبح جماح تلك الميليشيات التي تستهدف مقدرات البلد وشرعيته. فكانت الوقفة الصادقة والشجاعة لدول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ممثلة بأخي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز الذي اتخذ وإخوانه قرار ''عاصفة الحزم''، ثم ''إعادة الأمل''. ودعوني من هذا المنبر الموقر أوجه الشكر والتقدير والعرفان نيابة عن الشعب اليمني لأخي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وكافة إخوانه قادة دول التحالف، الذين بذلوا ولايزالون يبذلون الغالي والنفيس من أجل اليمن وشعبها. وامتزج الدم اليمني بدم أشقائه وإخوانه في معركة الدفاع عن البلد ومقدراته وشرعيته، حتى لا يسقط هذا البلد في أيادي التجربة الإيرانية التي لديها طموحات كبيرة، منها السيطرة على مضيق باب المندب.

لقد وقف أبناء شعبنا في وجه تلك الميليشيات وقدم أغلى ما يملك في سبيل الخلاص من سطوتها، وسجل انتصاراً عظيماً في عدن والضالع ومأرب وأبين، وصموداً أسطوريا في تعز والبيضاء والحديدة وغيرها من المدن. وأنا هنا أحيي المقاومة الشعبية الباسلة والقوات الوطنية. فهم شركاء في الدفاع والانتصار، وهم أيضاً شركاء في البناء والنماء.

ولعلكم تعلمون حجم المأساة الإنسانية الصعبة والمعاناة الكبيرة التي يتعرض لها أبناء شعبي نتيجة حصار تلك الميليشيات الظالمة، واستمرارها في غيها وانقلابها، وكذلك حجم الدمار والخراب الذي تسببت به، والوضع الخدماتي الصعب في المحافظات المحررة، مما يستدعي مضاعفة الجهود الدولية والوقوف معنا لتخفيف وطأة تلك المأساة الإنسانية وإعادة الإعمار وعدم ترك اليمن واليمنيين للإهمال. إذ أنه وبالرغم من إعلان الأمم المتحدة في كل عام عن خطتها للاستجابة الإنسانية في اليمن، إلا أن ما يتم تقديمه لا يغطي إلا الجزء اليسير من الاحتياجات الفعلية المتزايدة بسبب الأوضاع المأساوية الصعبة التي يعيشها أبناء الشعب اليمني. وهنا أجدها فرصة سانحة لأجدد دعوتي إلى جميع الدول المانحة للوفاء بتعهداتها السابقة وبذل المزيد للتخفيف من تلك المعاناة. كما أود التنويه هنا إلى أن حكومة الجمهورية اليمنية حريصة على أن تصل المساعدات الإنسانية العاجلة إلى مستحقيها في كل محافظات الجمهورية دون استثناء. وفي هذا الصدد، فقد مثل إقرار آلية التفتيش والمراقبة للشحنات التجارية والمقترحة من قبل الأمم المتحدة خطوة هامة لضمان إعادة الحياة التدريجية للدورة الاقتصادية ودعم جهود إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين عبر كل الموانئ البحرية في اليمن. كما أن انتقال الحكومة إلى مدينة عدن وممارستها لكافة أعمالها من عدن سوف يسهم حتماً في تحسين الظروف المعيشية المناسبة للمواطنين وإعادة الخدمات الأساسية التي دمرتها ميليشيات الحوثي وصالح.

بكل وضوح لا يمكن لي أن اختار موقعاً غير أن أكون مع شعبي الصابر والمرابط والوفي والساعي للسلم والاستقرار والبناء.

وهو ذات الموقف الذي اتخذناه منذ بداية التراع، وتعاملنا – ولا نزال نتعامل – بإيجابية تامة مع كافة الجهود المخلصة التي يتبناها المجتمع الدولي، وخصوصا السيد بان كي – مون، الأمين العام، ومبعوثه الخاص السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لإنهاء الانقلاب من خلال التنفيذ الكامل والحقيقي لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ثم استئناف العملية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني.

وأعلن انفتاحي على كافة جهود الحل السياسي التي يدعم المجتمع الدولي الوصول إليها. وأوجه دعوة صادقة ومسؤولة من على هذا المنبر للطرف الإنقلابي المتمثل في ميليشيات الحوثي

وصالح بإنهاء كافة مظاهر الانقلاب وإلقاء السلاح وتسليمه والعودة إلى تحكيم العقل والجلوس على طاولة الحوار لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) بنية صادقة ومخلصة، فأنا جئت من بلدي أنشد السلام والوئام ولكنه ليس السلام الذي يحمل في طياته بذور التقسيم في المستقبل، بل السلام الدائم الذي يؤسس العدالة والنظام والقانون. وكذلك أدعو المجتمع الدولي لمضاعفة الجهود لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الأخير ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي أعطى مصداقية للمجلس وسيعززها بإصراره على التنفيذ الحرفي له باعتباره سيد القرارات ويحترم قراراته. وإنني على أمل كبير أن تكلل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بالنجاح الذي يمكننا من تحقيق ما يصبو إليه شعبنا الوفي والصابر.

يمثل الإرهاب تهديدا حقيقيا للدول. ولقد عملنا بكل صدق وإخلاص وحزم للوقوف في وجه الإرهاب. وخضنا حربا حازمة وتمضي وتيرة هذه الحرب بشكل ممتاز بالشراكة مع الدول الصديقة لولا إنقلاب المتمردين وتطرفهم الذي لعب دورا محوريا في توفير بيئة مناسبة للإرهاب. وها أنا أجدد التزام الحكومة اليمنية الصادق والجاد والمحوري بمحاربة الإرهاب، بالشراكة مع كافة الجهود الدولية. فاليمنبموقعه الاستراتيجي والحيوي والهام يمثل استقراره ونماؤه عامل استقرار للمنطقة والعالم.

تتزامن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مع ذكرى ثورتي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر المجيدتين في بلدي. وها أنا أجدها فرصة مواتية لتقديم خالص التهاني من على هذا المنبر الموقر إلى كافة أبناء شعبنا اليمني العظيم والصابر، أينما كانوا. ونجدد العهد لهم أننا ماضون في سبيل تحقيق أهداف الثورة العظيمة. ولن نسمح لأي قوى، حوثية أو غيرها، بفرض التجربة الإيرانية في اليمن.

نحتفل جميعا هذا العام بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، هذا الكيان الرائد الذي أسهم ولا يزال يسهم في الحد من النزاعات والحروب باختيارنا شعارا لنجدد التزامنا بالعمل من أجل الأجيال القادمة، ونكون قد قطعنا على أنفسنا عهدا جديدا تجاه الأجيال القادمة التي تنتظر منا الكثير لجعل هذا العالم أكثر أمنا وازدهارا، وهذا لن يأتي إلا من خلال مضاعفة الجهود وتوحيد الصفوف ورصدها لإنفاذ المبادئ العظيمة التي قامت من أجلها منظمة الأمم المتحدة.

تدين الجمهورية اليمنية وتشجب بأشد العبارات الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة ضد الحرم القدسي الشريف. ومن على هذا المنبر، نجدد وقوفنا الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الصامد والمرابط للدفاع عن المسجد الأقصى. وهناك في الحقيقة سؤال يطرح نفسه؛ حكومة قامت بقرار من مجلس الأمن ترفض قرارات مجلس الأمن، إن هذا لعجيب.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد بان كي – مون، الأمين العام، على جهوده المتميزة في إمضاء الرسالة السامية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار الدوليين. ومن ذلك، الجهود المحمودة والكبيرة التي بُذلت وتُبذل في سبيل دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، ومعاقبة المعرقلين لها، وإنهاء الإنقلاب واستعادة الدولة. وأتمنى أن تكلل أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين بالنجاح والتوفيق، ولكم خالص الشكر والتقدير.

**الرئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اليمنية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.